"مروياتُ أسباب النزول المصححة الدالة على مدنية بعض الآيات في السور المكية في ضوء علوم الحديث والدلالة القرآنية"

د. زكريا علي الخضر (باحث رئيس) *
د. سعيد محمّد علي بواعنة (باحث شارك) **
د. خالد محمّد الشرمان (باحث شارك) ***

(*) أستاذ مشارك – قسم أصول الدين – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة اليرموك – الأردن
(**) أستاذ مساعد – قسم أصول الدين – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة اليرموك – الأردن
(***) أستاذ مساعد – قسم أصول الدين – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة اليرموك – الأردن

ملخص البحث :

عرض البحث لمرويات أسباب النزول المصححة التي أفادت مدنية بعض الآيات في السور المكية، وقد ناقشها الباحثون من جهة علوم الحديث والدلالة القرآنية. وقد سلك الباحثون في دراستهم لهذه المرويات المنهج الاستقرائي والمنهج النقدي، وخلصت الدراسة إلى أن هذه المرويات لا شيء منها يعد في سبب النزول، وأنها لا تدل على مدنية الآيات، لا من جهة علوم الحديث، ولا من جهة الدلالة القرآنية.

المقدمة :

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم ﷺ ، وعلى آله وأصحابه أجمعين ، ومن سار على دربه إلى يوم الميعاد والدّين، **وبعد:**

فإن مبحث أسباب النزول من مباحث علوم القرآن المهمة التي لا يستغني عنها المفسر بحال؛ لما له من أثر في تجلية المعاني القرآنية، ولما ينطوي عليه من فوائد بالغة الدقة تتعلق باستنباط الأحكام، وإزالة الإشكالات العلمية التي تظهر لمن يتصدى لفهم آيات القرآن الكريم.

مشكلة الدراسة: ثمَّة مرويات صححها بعض المحدثين في سببية النزول لبعض الآيات المكية التي يصرح ظاهرها بمدنية تلك الآيات، وبعد البحث والنظر ظهر في هذه المرويات إشكالات علمية تتصل بالنظم القرآني وسياقاته، وفحوى السورة، وكذا التطابق الزماني بين موضوع الآية وموضوع الرواية موضع البحث.

أهمية الدراسة: ترتبط دراسة هذه الإشكالات بمسائل تفسيرية دقيقة، لعل أبرزها: الوحدة الموضوعية في السورة القرآنية، ومسألة تأخر البيان عن وقت الحاجة، وكذا التمييز بين ما يسوقه النبي ﷺ في مقام الاستدلال، وبين ما يسوقه في مقام التبليغ، كما وتتيح الدراسة الفرصة لإعادة النظر في أقوال بعض أهل التفسير وعلوم القرآن التي بُنيت على اعتماد هذه المرويات سببا في النزول، وتقدم هذه الدراسة في بابها جديداً في النظرة العلمية لمرويات سبب النزول من حيث الموضوع، ومن حيث طريقة البحث والتوصل إلى النتائج، وأنها تسهم في تقدم الدراسات القرآنية، مع الأخذ بالاعتبار أن هذه الدراسة العلمية يهدف الباحثون منها إلى تنقية المرويات واعتماد ما هو جدير بالاعتماد في باب أسباب النزول.

منهجية الدّراسة: سلكَ الباحثون في دراستهم هذه المنهجين الآتيين:

أولا: المنهج الاستقرائي؛ حيث تم استقراء هذه المرويات من كتاب "لباب النقول في أسباب النزول" للحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) بوصفه أجمع كتب أسباب النزول؛ ذلك أنه حوى ما تقدم من مرويات أسباب النزول في العصور التي تقدمته.

ثانيًا: المنهج النقدي؛ فقد تم عرض تلك المرويات على القواعد العلمية من جهة علوم

الحديث، وضوابط البحث في التفسير والدلالة القرآنية.

هذا ، وقد رجع الباحثون إلى مصادر متنوعة لدى القدامى والمحدثين ؛ بغية التوصل إلى النتائج الدقيقة في الحكم على المرويات موضوع البحث والدرس ، مع الاجتهاد والاستنباط وذكر الملاحظات العلمية التي يتطلبها هذا النوع الدقيق من الدراسة؛ إسهاماً منهم في الوقوف على مواضع الوهم في الرواية ومواطن التساهل في الحكم على الرواية بالصحة في بعض هذه المرويات، وعدم توافقها مع سياقات الآيات وفحوى السورة، وظهور الفاصل الزماني بين موضوع الرواية، وموضوع الآية، وعدم توافق موضوع الرواية مع نظم الآية، وما إلى ذلك من القضايا الدقيقة.

الدراسات السابقة: في حدود اطلاع الباحثِين تبيَّن أنه لا توجد دراسة علمية تختص بهذا الموضوع على وجه التعيين من جهة علوم الحديث والدّلالة القرآنية، وما كُتب فيه إنما هو منصبٌّ على التصنيفِ في صحيحِ مَرويات أسباب النزول، أو القول بتكرُّر النزول لآية أو سورة ؛ ما دفعاً للتعارض بين روايتين صحيحتين، وهذا القول غير دقيق عند التحقيق.

خطة الدّراسة: وقد اقتضت طبيعة الدراسة المُعنونة بـ: مرويات أسباب النزول المصححة الدالة على مدنية بعض آيات السور المكية في ضوء علوم الحديث والدّلالة القرآنية" أنْ نقومَ تقسيمها إلى مبحثين ، يتخلل كل منهما أربعة مطالب ، على النحو الآتي:

المبحث الأول : مرويات أسباب النزول المصححة الدالة على مدنية بعض آيات السور المكية في ضوء علوم الحديث، وفيه أربعة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: التساهلُ في تصحيحِ بعضِ الروايات الدَّالة على مدنية الآيات المكيَّة.

المطلب الثاني: تعبيرُ راوٍ ما في السّندِ بِسَببيةِ النُّزول بَدلاً مِن لفظ (تلا) أو (قَرأَ) توهُّماً.

المطلب الثالث: أن يتأوَّلَ أحدُ الرَّواة سبب النُّزول اجتهاداً منه؛ لقرينة غير متَّجهة.

المطلب الرابع: اجتهاد الصحابي المستند لحال النبي ﷺ أنْ المقامَ مقام تنزل للآية.

المبحث الثاني: مرويات أسباب النزول المصححة الدالة على مدنية بعض آيات السور المكية في ضوء الدلالة القرآنية، وفيه أربعة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: مخالفة الرواية لموضوع الآية ونظمها وسياقها.

المطلب الثاني: عدم وجود المناسبة بين محتوى الرواية ومحتوى الآية.

المطلب الثالث: عدم التطابق بين دلالة الرواية وبين نظم الآية.

المطلب الرابع: عدم التطابق في الزمان بين دلالة الرواية والآيات.

الخاتمة: وفيها أبرز نتائج البحث.

وأخيرا نرجو الله العلي القدير، ، أنْ يباركَ في هذا الجُهدِ لكاتبيه، وقارِئيه، وسامِعيه، وأن يجعلهُ في ميزانِ الحسناتِ يوم نلقاه، واللهُ الموعدُ، وهو الهادي إلى الحقِّ المبين.

المبحث الأول : مرويات أسباب النزول المصححة الدالة على مدنية بعض آيات السور المكية في ضوء علوم الحديث.

إنَّ المتتبِّع للروايات المصحّحة في أسباب النزول والدّالة على مدنية بعض الآيات المكية، يظهرُ لهُ أنَّ هناكَ إشكالاتٍ دقيقة تتعلقُ بتصحيح هذه الروايات، لأنها تدل على مدنية بعضِ الآيات في سورٍ مكيّة، وفيما يأتي عرضٌ تفصيلي لهذه الإشكالات.

المطلب الأول: التساهلُ في تصحيحِ بعضِ الروايات الدَّالة على مدنية الآيات المكيَّة.

إنَّ هناك عددًا من الأحاديث في أسباب النزول الدالة على مدنية بعض الآيات المكية قد حَكَم عليها بعض أهل العلم بالصحة والحُسن، تبين لنا – بعد دراسة السند، ومقابلة الرِّوايات بَعضها مع بعض – أنها ضعيفة، وفيما يأتي عرض وبيانٌ لتلكم الأحاديث:

الحديث الأول : ما روي في سبب نزول قول الله تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ (الإنسان:٨): قال الإمام السيوطي: "وأخرج ابن المنذر عن ابن جرير في قوله وأسيراً قال: لم يكن النبي ﷺ يأسر أهل الإسلام، ولكنها نزلت في أُسارى أهل الشرك، كانوا يأسرونهم في العذاب، فنزلت فيهم فكان النبي ﷺ يأمر بالصَّلاح إليهم"[1].

قلنا: إنَّ ما صحَّحه الإمام السيوطي وعَزَاه في اللُّباب إلى ابن جريرٍ الطَّبري مسندًا إلى رسول الله ﷺ ليسَ هو في تفسيرِ الطبري، ولم يثبتْ، وإنَّما هو وهْم منه–غفر الله له– وإنَّ أقرب لفظ للرواية التي ساقها، ما أخرجه الإمام الطبري قال: "حدثنا به بشر، قال حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة قولُهُ: ﴿ وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴾ قال: لقد أمرَ الله بالأسرى أنْ يُحسَن إليهم، وإنَّ أسراهم يومئذٍ لأَهْلُ الشِّرك"[2]. وبالنظر إلى هذه الرواية فإنَّها لا تَعْدُو أنْ تَكُونَ رأيًا، وفهمًا لقتَادة، لا أنَّ ما

(١) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، لبابُ النُّقول في أسباب النُّزول، ضبط وتصحيح أحمد عبد الشافي، .ط، دار الكتب العلمية –بيروت، د.ت، ص: ٢٠٧.

(٢) الطبري،محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل آي القرآن،د.ط،دار الفكر–بيروت، ١٤٠٥هـ،ج:٢٩،ص:٢٠٩ .

ذَكرهُ نصٌّ مُسندٌ إلى النبي ﷺ في سببِ النُّزول. ولهذا قال الإمام الطبري في بيان الراجح في تفسير إطعام الأسير: "والصواب من القول في ذلك أن يقال: إن الله وصف هؤلاء الأبرار بأنهم كانوا في الدنيا يطعمون الأسير، والأسير الذي قد وُصِفَتْ صفته، واسم الأسير قد يشتمل على الفريقين، وقد عمَّ الخبرُ عنهم أنهم يطعمونهم، فالخَبر على عُمُومه، حتى يخصَّهُ ما يجب التسليم به "[1].

الحديث الثاني: ما روي في سبب نزول: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ (القدر: ١)؛ فقد روى الحاكم في مستدركه على الصحيحين من طريق: "الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضْلِ (قال): حدَّثنا يُوسُفُ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ إِلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ فَقَالَ: يَا مُسَوِّدَ وُجْهِ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ الحَسَنُ: لَا تُؤَنِّبْنِي رَحِمَكَ اللَّهُ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قد رَأَىْ بَنِي أُمَيَّةَ يَخْطُبُونَ عَلَى مِنْبَرِهِ رَجُلا رَجُلا، فَسَاءَهُ ذَلِكَ، فَنَزَلَتْ: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (الكوثر: ١). نَهْرٌ فِي الْجَنَّةِ، وَنَزَلَتْ: ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝٣﴾ (القدر: ١-٣). تَمْلِكُهَا بَنُو أُمَيَّةَ فَحَسَبْنَا ذلك فَإِذَا هُوَ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ»، قال الحاكم: «هذا إسناد صحيح، وهذا القائل للحسنِ بن علي هذا القولَ هو سفيان بن اللَّيل صاحبُ أبيه» [2].

قلنا: إنَّ الحاكم -رحمه الله- تساهلَ في تصحيح هذا الإسناد، والصواب أنه ضعيف؛ لأنَّ فيه يوسف بن سعد، وقد حكم عليه الإمام الترمذي بالجَهالة فقال بعد أن ساقَ الحديث إياه عنه: «هذا حديث غريبٌ لا نَعرفُه إلا مِن هذا الوجه من حديث القاسم بن الفضل، وقد قيل عن القاسم بن الفضل عن يوسف بن مازنَ، والقاسم بن الفضل الحُدَاني هو ثقة؛ وثقهُ يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مَهدي، ويوسفُ بن سعد رجلٌ مَجهولٌ، ولا نَعرفُ هذا الحديثَ على هذا اللَّفظ إلا مِن هذا الوجه»[3]. قال الإمام

---

(١) الطبري، جامع البيان،ج:٢٩،ص:٢١٠.

(٢) الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا،ط١،دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩٠م،ج:٣،ص:١٦٨ حديث رقم ٤٧٩٦.

(٣) الترمذي، محمد بن عيسى، السنن، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون،د.ط، دار إحياء التراث العربي-بيروت،د.ت، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب:ومن سورة القدر،ج:٥،ص:٤٤٤ حديث رقم ٣٣٥٠.

الطبري: «وأشبه الأقوال في ذلك بظاهر التنزيل قول من قال: عملٌ في ليلة القدر خير من عمل ألف شهر، ليسَ فيها ليلة القدر، وأما الأقوال الأُخر، فدعَاوى معانٍ باطلة، لا دلالةَ عليها من خبرٍ ولا عَقْلٍ، ولا هي موجودةٌ في التنزيل»[1].

والحديث فيه اضطراب ونكارة، قال ابن كثير: «ورواهُ ابن جريرٍ من طريق القاسم ابن الفضل عن عيسى بن مازن كذا قال، وهذا يقضي اضطرابا في هذا الحديث والله أعلم، ثم هذا الحديث على كل تقديرٍ مُنكرٌ جدًّا قال شيخنا الإمام الحافظ الحجة أبو الحجَّاج المِزِّي: هو حديث مُنكَرٌ»[2]. وقال – أيضا – بعد كلامٍ طويل ينقُد به متن الرّواية: « ثم الذي يفهم من الآية أن الألف شهر المذكورة في الآية هي أيام بني أمية، والسورة مكيَّة فكيفَ يُحال على ألفِ شهر هي دولة بني أمية، ولا يَدل عليها لفظ الآية، ولا معناها، والمنبر إنَّما صُنع بالمدينة بعد مدَّة مِن الهجرة، فهذا كُله ممَّا يدل على ضعفِ الحديثِ ونَكارتِه»[3].

الحديث الثالث: ما أسنده الإمام الترمذي في سننه قال: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَزِيرٍ الْوَاسِطِيُّ ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ الْأَزْرَقُ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: كَانَتْ بَنُو سَلَمَةَ فِي نَاحِيَةِ الْمَدِينَةِ، فَأَرَادُوا النُّقْلَةَ إِلَى قُرْبِ الْمَسْجِدِ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَـٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَـٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ (يس:١٢) فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ آثَارَكُمْ تُكْتَبُ فَلَا تَنْتَقِلُوا". قال الإمام الترمذي عقب الحديث: "هذا حديث حسن غريبٌ من حديث الثوري، وأبو سفيان هو طريف السَّعْدِي"[4].

وأخرجَ الحاكِمُ النيسابوري هذا الحديث في مُستدركه على الصحيحين من طريق سفيان الثوري به بلفظ مقارب ، فيه أن قصة تحوّل بني سلمة هو سبب النزول لقول

---

(١) الطبري، جامع البيان،ج:٣٠،ص:٢٦٠.

(٢) ابن كثير، إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، د.ط، دار الفكر–بيروت، ١٤٠١هـ، ج:٤، ص: ٥٣١.

(٣) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج:٤،ص:٥٣١.

(٤) الترمذي، السنن، كتاب تفسير القرآن، باب:ومن سورة القدر،ج:٥،ص:٣٦٣ حديث رقم ٣٢٢٦.

الله تعالى: ﴿ ... وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَـٰرَهُمْ ۚ ﴾ ثم قال: "هذا حديث صحيح عجيبٌ من حديث الثوري. وقد أخرج مسلم بعض هذا المعنى من حديث حميد عن أنس"[1].

قلنا: الرواية السابقة علَّتُها أبو سفيان طَرِيْفُ بن سعد السعدي الذي يروي عن أبي نضرة؛ فإنَّ النقّاد مطبقُون على ضعفه إطباقاً لا ينتطح فيه عَنْزان. قال الإمام البخاري: «ليس بالقوي عندهم»[2]..وقال عبد الله بن أحمد ابن حنبل: «قال أبي: أبو سفيان السعدي حدث عنه أبو معاوية ليس بشيء ، لا يكتب عنه»[3]. وقال عباس الدوري في تاريخه عن الإمام يحيى بن معين أنه قال مرة : «ضعيف» وقال مرّة أخرى: «ضعيف الحديث»[4]. وقال الإمام ابن حبان: «كان شيخاً مُغفلاً يهم في الأخبار، حتى يقلبها ، ويروي عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات»[5]. وإذا تبيّن لنا ضعف هذه الرِّواية نعلم أنَّ قصّة بني سلمة ليست هي سبب نزول الآية، والآية إنما نزلت بمكّة؛ والمحفوظ في قصة بني سلمة أنه ليس لها سببُ نزول؛ فقد أسند الإمام البخاري قصة بني سلمة من طريق حُميد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: أَرَادَ بَنُو سَلِمَةَ أَنْ يَتَحَوَّلُوا إِلَى قُرْبِ الْمَسْجِدِ ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُعْرَى الْمَدِينَةُ، وَقَالَ: يَا بَنِي سَلِمَةَ، أَلَا تَحْتَسِبُونَ آثَارَكُمْ ؟ فَأَقَامُوا"[6]. هذا وإنَّ حُميدًا الطويل صرّح بالسماع من أنس

---

(١) الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط ١،دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، ج:٢، ص:٤٦٥ حديث رقم ٣٦٠٤.

(٢) البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، تحقيق السيد هاشم الندوي،ط، دار الفكر،د.م، د.ت، ج:٤، ص :٣٥٧ برقم ٣١٣٤. وانظر ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتعديل،ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧١هـ - ١٩٥١م) ط ١، ج:٤، ص ٤٩٢.

(٣) ابن حنبل، أحمد بن محمد، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله بن محمد عباس،ط ١، المكتب الإسلامي،بيروت، دار الخاني، الرياض، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م،ج:١،ص:٥١٥ برقم ١٢٠٩.

(٤) ابن معين، يحيى، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق أحمد محمد نور سيف،ط ١، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م،ج:٣،ص:٣٢٧ و٥٥٣.

(٥) ابن حبان، محمد، المجروحين، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، ط ١، دار الوعي، حلب،١٣٩٦هـ، ج:١، ص :٣٨١. وانظر ابن عدي، عبد الله، الكامل في الضعفاء، تحقيق يحيى مختار غزاوي،ط٣، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م، ج:٤،ص:١١٧.

(٦) البخاري، الجامع الصحيح، أبواب فضائل المدينة، باب: كراهية النبي صلى الله عليه وسلم أن تُعْرَى المدينة، ج:٢، ص :٦٦٦ حديث رقم ١٧٨٨.

فانتفى تدليسه[1]، ومن العجيب أنَّ الحافظ ابن حجر علَّق في الفتح على سياقة البخاري لقول مجاهد فقال: «وأشار البخاري بهذا التَّعليق إلى أن قصَّة بني سلمة كانت سببَ نزول هذه الآية»[2]. وهذا الذي قاله الحافظ غير متّجهٍ البتّة؛ لأنّ الإمام البخاري إنما مقتضاه من التعليق تفسير معنى الآثار من خلال قول مجاهد وهي: الخطا». **قلنا**: إنَّ مما يؤكد أنَّ قصة بني سلمة ليس لها سبب نزول أيضًا تخريج الإمام مسلم في صحيحه للقصّة دون ذكر الآية[3].

الحديث الرابع: ما أسنده الحاكم في مستدركه قال: «....حدثني مُحَمَّدُ بن إسْحاق قال: وأخبرني نَافعٌ عن عَبْدِ الله بن عُمَرَ عَنْ عُمر: قال: كُنّا نَقُولُ مَا لِمُفتَتَنٍ تَوْبَةٌ، ومَا اللهُ بِقَابِلٍ منهُ شيئًا، فَلَمّا قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، أُنْزِلَ فيهِمْ ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ (الزمر:٥٣) والآيَاتِ التي بَعْدَهَا، قَالَ: فَكَتَبْتُهَا، فَجَلَسْتُ على بَعِيْرِيْ، ثُمَّ طُفْتُ الْمَدِينَةَ، ثمَّ أَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بمكَّةَ يَنْتَظِرُ أَنْ يأْذَنَ اللهُ لَهُ في الهِجرةِ وأَصْحابَهُ مِنَ الْمُهاجِرِيْنَ، وَقَدْ أقامَ أبو بَكْرٍ يَنْتَظِرُ أَنْ يَؤْذَنَ لرَسُوْلِ اللهِ ﷺ فيَخْرُجَ مَعَهُ". قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه"[4]. وأخرجه ابن إسحاق في سيرته بسنده[5]. **قلنا**: إنَّ هذا الحديث تساهلَ الحاكم في تصحيحه، والصواب ضعفه؛ فهو وإنْ كانَ رجاله ثقات، وكذا ابن إسحاقٍ أيضاً، قد صرَّح فيه بالسماع من نافع فانتفى تدليسه[6]، إلا

---

(١) ابن حجر، أحمد بن علي، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق عاصم بن عبد الله القريوتي،ط ١، مكتبة المنار–عمان، د.ت، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م، ص:٣٨ برقم ٧١.

(٢) ابن حجر،أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري،بعناية: محمد فؤاد عبد الباقي ومحبّ الدين الخطيب،د.ط، دار المعرفة– بيروت، ١٣٧٩هـ، ج:٢،ص:١٤٠.

(٣) القشيري، مسلم بن الحجاج، الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، دار إحياء التراث العربي–بيروت، د.ت، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل كثرة الخطا إلى المساجد ج:١،ص:٤٦٢ حديث رقم ٦٦٥.

(٤) الحاكم، المستدرك على الصحيحين، ج:٢، ص:٤٧٢ حديث رقم ٣٦٢٨.

(٥) ابن هشام، عبد الملك، السيرة النبوية، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد،ط ١، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ، ج:٢، ص :٣٢٣.

(٦) ابن حجر، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ص:٥١ برقم ١٢٥.

أنه بتخريج الحديث تبيّنَ أنَّ مدارَهُ عليه،[1] وأنَّه انفردَ به دون سواه من أصحابِ نافع، وتفرُّده هنا غير مقبول، أسند الخطيب البغدادي في تاريخه من طريق أيوب بن إسحاق بن سَافري قال: سألتُ أحمد بن حنبل فقلت: يا أبا عبد الله، ابن إسحاق إذا تفرد بحديثه تَقبله؟ قال: لا. والله إني رأيته يُحدِّث عن جماعة بالحديث الواحد، ولا يفصل كَلام ذا مِن كلام ذا »[2]. فنبّه الإمام أحمد بن حنبل على أنَّ استخدام ابن اسحاق للإسناد الجمعي في الرواية وعدم فصل كلام الرواة عن بعضه مظنّة التفرّد غير المقبول منه. هذا ، وقول الحاكم في مستدركه: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه». إنما أراد أن محمد بن إسحاق على شرط مسلم في الرواة الذين أخرج لهم احتجاجًا في جامعه الصحيح، وأمّا البخاري : فقد أورد له رواياتٍ في جامعه بصيغة التعليق، ويبدو أنَّ التفرّد هو ما جعل الشيخين يُحجمان عن إخراج هذه الرواية، سيما الإمام البخاري الذي كان يَحزِر إفرادات ابن إسحاق بألف حديث؛ فقد أسند الخطيب البغدادي من طريق إسحاق بن أحمد بن خَلف البخاري الحافظ قال: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: لمحمد بن إسحاق ينبَغِي أنْ يكون له ألف حديث ينفرد بها لا يشاركه فيها أحد «[3]. وعليهِ فإذا تبيَّنَ ضَعْف رواية ابن إسحاق فإن الرواية الصحيحة المتعلقة بسبب نزول الآياتِ آنفة الذكر تدلُّ على أنَّها نزلتْ بمكة وليس في المدينة، وقد أسند الشيخانِ ذلكَ من حديث ابن عباس –رضي الله عنهما– واللفظ للبخاري – قال: إنَّ « نَاسًا مِنْ أَهْلِ الشِّرْكِ، كَانُوا قَدْ قَتَلُوا وَأَكْثَرُوا، وَزَنَوْا وَأَكْثَرُوا ، فَأَتَوْا مُحَمَّدًا صلى الله عليه وسلم

(١) انظر في ذلك : الطبراني، سليمان بن أحمد ، المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي،ط٢، مكتبة العلوم والحكم،الموصل، ١٤٠٤ هـ ١٩٨٣م،ج:٢٢، ص:١٧٦/ ١٧٧.
الحاكم، المستدرك على الصحيحين، ج:٣، ص:٢٦٨ حديث رقم ٥٠٥٤ .
البزار، أحمد بن عمرو، مسند البزار المسمى: البحر الزخّار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، ط ١، مؤسسة علوم القرآن، بيروت. مؤسسة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤٠٩هـ)، ج:١، ص:٢٥٨ / ٢٥٩ حديث رقم ١٥٥ . وقال البزار بعد سياقة الحديث: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم إلا عمر، ولا نعلم روي عَنْ عُمَرَ متصلا إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

(٢) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ج:١، ص:٢٣٠.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج:١، ص:٢٢٧.

فَقَالُوا: إِنَّ الَّذِي تَقُولُ وَتَدْعُو إِلَيْهِ لَحَسَنٌ لَوْ تُخْبِرُنَا أَنَّ لِمَا عَمِلْنَا كَفَّارَةً فَنَزَلَ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ ...﴾ (الفرقان:٦٨)، وَنَزَلَتْ ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ (الزمر:٥٣)"[1].

الحديث الخامس: ما أسنده الحاكم في مستدركه قال: «حدَّثني عبدُ الله بنُ سَعْدٍ الْحَافظ حَدَّثَنَا إبراهيمُ بن أبي طَالِب حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيبٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِد عَنْ عَبد الله بن سَخْبَرة عَنْ عَلِي –رضي الله عنه– قالَ: مَا أَصْبَحَ بِالْكُوْفَةِ أَحَدٌ إلا نَاعِمٌ – إِنَّ أَدْنَاهُمْ مَنْزِلَةً يشرَبُ مِنْ المَاء الفُرَاتِ ويَجْلِسُ فِي الظلِّ، ويَأْكُلُ مِنَ البُرِّ، وإِنَّما أُنْزِلَتْ هَذِهِ الآيةُ فِي أَصْحَابِ الصُفَّةِ: ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ...﴾ (الشورى:٢٧)؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا لَوْ أَنَّ لَنَا، فَتَمَنَّوا الدُّنْيَا" قال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، وقال الإمام الذهبي في تلخيص المستدرك: "على شرط البخاري ومسلم"[2]. **قلنا**: إنَّ هذا الحديث تساهلَ كلٌّ من الحاكم والذهبي في تصحيحه ، والصوابُ ضعف إسناده؛ فالأعمش سُليمان بن مِهران على وثاقته وإمامَته مدلِّس[3]، ولم يصرِّح بالسَّماع من مجاهد بن جبر. قال الإمام الذهبي: «هو يدلس ، وربما دلسَ عن ضعيف، ولا يدري به، فمتى قال : حدَّثنا فلا كلام، ومتى قال: عن تطرَّق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم (يعني: النَّخعي)، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمَّان؛ فإنَّ روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال»[4]. وهذا الحديث أخرجَهُ الإمام عبد الله بن المبارك من

---

(١) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب تفسير القرآن، باب: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾، ج:٤، ص:١٨١١ حديث رقم ٤٥٣٢.

مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الإيمان، باب: كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحج، ج:١، ص:١١٣ حديث رقم ١٢٢.

(٢) الحاكم، المستدرك على الصحيحين، تفسير سورة حم عسق، ج:٢، ص:٤٨٣ حديث رقم ٣٦٦٣.

(٣) ابن حجر، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ص:٣٣ برقم ٥٥.

(٤) الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد معوض وآخر، ط١،

وجه آخر ، قال: «حدَّثنا حَيوَة بن شُرَيح، قَالَ: أَخْبَرَنِيْ أَبُو هَانِئ الْخُوْلاني، أَنَّهُ سَمِعَ عمرو بن حُريث، وغيره، يقولونَ: إنما نَزَلَتْ هَذه الآيةُ فِي أَصْحَابِ الصُّفَّة: ﴿ وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ ...﴾ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: لَوْ أَنَّ لَنَا الدُّنْيَا، فَتَمَنَّوا الدُّنْيَا "[1].

قال الهيثمي في مجمع الزوائد: «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح»[2].

قلنا: إنَّ هذا الإسناد ضعيفٌ ، وهو عينُهُ الإسناد الذي تبناه شيخُ المُفَسِّرين الطبري في تفسيره للآيةِ، ولم تتضح له علة الانقطاع فيه، وقد تساهل الهيثمي في الحكم عليه بقوله: «ورجاله رجال الصحيح» ؛ إذ هو مُرسل من رواية عمرو بن حريث، وهو تابعي، وليس هو عمرو بن حُريث الصَّحَابي، وقد صرّح بذلك عقب سياقة هذا الحديث أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد وهو أحد رجال سند كتاب الزهد إلى ابن المبارك فقال: «عمرو بن حريث هذا رجل من مصر، ليست له صحبة، وليس هو عمرو بن حريث المخزومي، الذي رأى النبي ﷺ "[3]. وهذا الذي نبّه إليه ابن صاعد جزم الإمام البخاري به في التاريخ الكبير فقال: «عمرو بن حُريث عن النبي ﷺ مرسلٌ روى عنه حميد بن هانئ"[4].

الحديث السادس: قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ (عبد القُدوس بن الحجاج) قَالَ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا، وَأَنَا مَعَهُ، حَتَّى دَخَلْنَا كَنِيسَةَ الْيَهُودِ بِالْمَدِينَةِ– يَوْمَ عِيدٍ لَهُمْ– فَكَرِهُوا دُخُولَنَا عَلَيْهِمْ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ، أَرُونِي اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا يَشْهَدُونَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ يُحْبِطْ اللَّهُ عَنْ كُلِّ يَهُودِيٍّ

دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م،ج:٣،ص:٣١٣.

(١) ابن المبارك، عبد الله، كتاب الزهد، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت،د.ت، ص:١٩٤/ ١٩٥ حديث رقم ٥٥٤.

(٢) الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الريان للتراث، القاهرة،دار الكتاب العربي،بيروت، ١٤٠٧ هـ، ج:٧،ص:١٠٤.هذا ولم نقف عليه عند الطبراني في المطبوع من كتبه؛ فكأنه في غيرها.

(٣) ابن المبارك، كتاب الزهد، ص١٩٥.

(٤) البخاري، التاريخ الكبير، ج:٦، ص :٣٢١ برقم ٢٥٢٤.

تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ الْغَضَبَ- الَّذِي غَضِبَ عَلَيْهِ قَالَ: فَأَسْكَتُوا مَا أَجَابَهُ مِنْهُمْ أَحَدٌ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِمْ فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ، ثُمَّ ثَلَّثَ فَلَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ، فَقَالَ: أَبَيْتُمْ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَنَا الْحَاشِرُ، وَأَنَا الْعَاقِبُ، وَأَنَا النَّبِيُّ الْمُصْطَفَى، آمَنْتُمْ، أَوْ كَذَّبْتُمْ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَأَنَا مَعَهُ حَتَّى إِذَا كِدْنَا أَنْ نَخْرُجَ نَادَى رَجُلٌ مِنْ خَلْفِنَا كَمَا أَنْتَ يَا مُحَمَّدُ، قَالَ: فَأَقْبَلَ ، فَقَالَ ذَلِكَ الرَّجُلُ أَيَّ رَجُلٍ تَعْلَمُونَ فِيكُمْ يَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ قَالُوا: وَاللَّهِ مَا نَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ فِينَا رَجُلٌ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللَّهِ مِنْكَ، وَلَا أَفْقَهُ مِنْكَ، وَلَا مِنْ أَبِيكَ قَبْلَكَ، وَلَا مِنْ جَدِّكَ قَبْلَ أَبِيكَ، قَالَ: فَإِنِّي أَشْهَدُ لَهُ بِاللَّهِ أَنَّهُ نَبِيُّ اللَّهِ الَّذِي تَجِدُونَهُ فِي التَّوْرَاةِ قَالُوا: كَذَبْتَ ثُمَّ رَدُّوا عَلَيْهِ قَوْلَهُ وَقَالُوا فِيهِ شَرّاً. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَذَبْتُمْ لَنْ يُقْبَلَ قَوْلُكُمْ، أَمَّا آنِفًا فَتُثْنُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا أَثْنَيْتُمْ، وَلَمَّا آمَنَ كَذَّبْتُمُوهُ، وَقُلْتُمْ فِيهِ مَا قُلْتُمْ فَلَنْ يُقْبَلَ قَوْلُكُمْ قَالَ: فَخَرَجْنَا وَنَحْنُ ثَلَاثَةٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (الأحقاف: ١٠)"[1].

قلنا: أخرج الإمامان الطبراني في معجمه الكبير، والحاكِم في مُستدركه هذا الحديث بطوله من طريق أبي المغيرة عبدِ القدوس بن الحجَّاج به بلفظه، وقال الحاكم عقب إيراده الحديث: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يُخَرِّجَاه على حديث حميد عن أَنس»، وقال الإمام الذهبي في تلخيص المستدرك: «على شرط البخاري ومسلم»[2] ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد تعليقًا على إسنادِ الطَّبراني: «رجالُهُ رجال الصَّحيح»[3]. وقال المحقق حمزة أحمد الزين – وهو يحكم على إسناد هذا الحديث في مسند الإمام أحمد – : إسناده صحيح ، ورجاله ثقات مشاهير»[4]. وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط

---

(١) أحمد، المسند،ج:٦، ص:٢٥ حديث رقم٢٤٠٣٠.

(٢) الحاكم، المستدرك على الصحيحين، مناقب عبد الله بن سلام، ج:٣، ص:٤٦٩ حديث رقم ٥٧٥٦.

الطبراني، المعجم الكبير،ج:١٨، ص:٤٦ حديث رقم ٨٣.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج:٧،ص:١٠٦.

(٤) طبعة دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، ج:١٧، ص:١٩٣ حديث رقم٢٣٨٦٦.

وزميله عادل مُرشد في تحقيق مسند الإمام أحمد: «إسناده صحيح على شرط مسلم»[1]. هذا ، وبالنظر إلى صنيع من أسلفنا يظهر للناظر اتفاقُهم على تصحيحِ إسنَادِ الرِّوايةِ، وهذا تساهل منهم ، والصواب : أنَّ هذه الرواية ضعيفة، وعلّتها جُبير ابن نُفير الحمصي الشامي فإنه – على وثاقته – تفرّد بهذا الحديث عن عوف بن مالك ، ولم يتابعه عليه أحد، وقد ثبت أنه كان ربما دلس عن قُدماء الصحابة، قال الإمام الذهبي في تذكرة الحفاظ: « كان من أَجِلَّةِ العُلَماء، حديثه في الكتب كُلِّها سوى صحيح البخاري، وما ذاك للين فيه، ولكنه ربما دَلَّس عن قدماء الصحابة، والبخاري لا يقنع الا بأن يصرح الشيخ بلقاء من روى عنه «[2].

قلنا: إنَّ التدليسَ مظنَّة الوَهم والخَطأ ؛ ولذلكَ انصرفَ البخاريُّ عن الرِّواية عنه بالجُملة، وأمَّا مسلم : فأخرجَ له في صحيحه ما صرَّح فيه بالسماع، أو ما توبع عليه، وهذا الحديث مع كونه على شرط مسلم ظاهرًا غيرَ أنه لمَّا لم يُتَابع عليه لم يُخْرِجه عنه في الصَّحيح، ونجد أنَّ الإمام البخاري قد عَدَلَ عن تخريج هذا الحديث في قصَّةِ إسلام عبد الله بن سَلام إلى رِوَايةٍ أخرى صحيحة مشهورة من طريق حميد بن أبي حميد الطويل عن أنس بن مالك تدلُّ على أنَّ إسلام ابن سلام كان عند قدوم النبي ﷺ إلى المدينة وليس في كنيسة يهود[3]. هذا وسَيأتي في المطلب الثالث من هذا المبحث روايةٌ أخرى تشيرُ إلى أنَّ قول الله تعالى ﴿ ...وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بني إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ ﴾ نَزَلَ في المدينة في شأن عبد الله بن سلام، وسيتَّضِحُ أنَّ ذلكَ لا يَثبتُ، وإنَّما هذه الآية مكية ليس لها سبب نزول.

الحديث السابع: أسندَ الحاكم في مستدركه قال: أَخْبَرَنَاْ أَبُو سَعِيد أَحْمَد بنُ مُحَمَّد بنُ بَكْر بنُ عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي سَعْدٍ (يعني: سعيد بن المرزُبَان)، عن عِكْرِمَة، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ–

---

(١) طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ–٢٠٠١م، ج:٣٩، ص:٤١٠ حديث رقم٢٣٩٨٤.

(٢) الذهبي، محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي،د.ط، د.ن، د.م، د.ت، ج:١،ص:٥٢ ترجمة رقم ٣٢.

(٣) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب: باب كيف آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه،ج:٣،ص:١٤٣٣ حديث رقم ٣٧٢٣

رَضِي اللهُ عَنْهما، أَنَّ الْيَهُودَ أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلَتْهُ عَنْ خَلقِ السَّمَاْوَاتِ وَالأَرْض، فَقَالَ: "خَلَقَ اللهُ الأَرْضَ يَوْمَ الأَحَدِ وَالإِثنَيْنِ، وَخَلَقَ اللهُ الجِبَالَ يَوْمَ الثُّلاثَاْءِ وَمَاْ فِيْهِنَّ مِنْ مَنَاْفِعَ، وَخَلَقَ يَوْمَ الأَرْبِعَاْءِ الشَّجَرَ والمَاءَ، وَالمَدَائِنَ، وَالعِمْرَانَ، وَالْخَرَابَ؛ فَهَذِه أَرْبَعَةٌ. فقالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٩﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴿١٠﴾﴾ (فصلت ، ٩:١٠)، وخَلَقَ يَوْمَ الْخَمِيْسِ السَّمَاْءَ، وَخَلَقَ يَوْمَ الْجُمْعَةِ النُّجُوْمَ، والشَّمْسَ، وَالقَمَرَ، والْمَلَائِكَةَ إِلَى ثَلاثِ سَاْعَاْتٍ بَقِيْنَ مِنْهُ فَخَلَقَ فِيْ أَوَّلِ سَاْعَةٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلاثِ السَّاْعَاْتِ؛ الآجَاْلِ حِيْنَ يَمُوْتُ مَنْ مَاْتَ، وفِي الثَّانِيَةِ أَلْقَى الآفَةَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ مِمَّا يَنْتَفِعُ بِهِ النَّاسُ، وَفِي الثالثة آدم أسكَنَهُ الجَنَّةَ، وَأَمَرَ إِبْلِيْسَ بِالسُّجُودِ لَهُ، وأَخْرَجَهُ مِنْهَاْ فِيْ آخِرِ سَاْعَةٍ، ثُمَّ قَاْلَتِ اليَهُوْدُ: ثمَّ مَاْذَاْ يَاْ مُحَمَّدُ ؟ قَاْلَ: ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ. قَالوا: قدْ أصبتَ لَوْ أَتْمَمْتَ، قَاْلُوْا : ثُمَّ اسْتَرَاحَ، قَاْلَ: فَغَضِبَ النَّبِيُّ ﷺ غَضَبًا شدِيْدًا، فَنَزلت: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴾ (ق:٣٨) قال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه" وقال الإمام الذهبي في تلخيص المستدرك: «أبو سعيد البقال قال ابن معين: لا يُكتب حديثه»[1].

قلنا: إنَّ هذا الحديث إسناده ضعيف، وقد تساهل الحاكم في الحُكم عليه؛ إذ فيه أبو سعد سعيدُ بن المرزُبان؛ فقد أطبق أئمة الشأن على تضعيفه، وقد وصفه أبوزرعة الرازي بأنه مدلِّس ولم يصرّح – على ضعفه – بالسَّماع[2].

هذا ، ومن الجدير بالذكر أنَّ الحاكم قد أخرجَ هذا الحديث في موضعٍ آخر من مستدركه من طريق سفيان بن عيينة عن الحسن البصري عن عكرمة عن ابن عباس –رضي الله عنه مرفوعًا، وقال عَقِبَ إخراجِهِ: « هذا حديث قد أرسله عبد الرزاق عن ابن عيينة عن

---

(١) الحاكم، المستدرك على الصحيحين، كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، ذكر آدم عليه السلام،ج:٢، ص:٥٩٢ حديث رقم ٣٩٩٧.

(٢) انظر: ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج:٤، ص:٦٢.وقال الحافظ ابن حجر : « سعيد ابن المرزبان أبو سعيد البقَّال من أتباع التابعين، ضعيف مشهور بالتدليس وصفه به أحمد وأبو حاتم والدارقطني وغيرهم «. ابن حجر، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ص:٥٤ برقم ١٣٧.

أبي سعيد (يعني: الحَسن البصري) ولم يذكر فيه ابن عباس ، وكتبناه متصلاً من هذه الرواية والله أعلم ».[1]

هذا ، ويظهر بالتأمل أن الصواب في رواية الحديث : أنه مرسل من رواية الحسن البصري عن النبي ليس فيه ابن عباس، وأنَّ أبا سعدٍ البقال في الحديث الأول – على ضعفهِ – قد دلَّسهُ عن بعض الضعفاء ، فوقع فيه ذكر ابن عباس مرفوعاً. فظهر بذلكَ أنَّه لا يصح سَبَبُ النُزُولِ الوارد في هذا الحديث، وأنَّ الآية مكية النزول لا مدنيّة.

الحديث الثامن: أسندَ الإمام ابن ماجه في سننه قال: «حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرِ بْنِ الْحَكَمِ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَقِيلِ بْنِ خُوَيْلِدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنِي يَزِيدُ النَّحْوِيُّ أَنَّ عِكْرِمَةَ حَدَّثَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ كَانُوا مِنْ أَخْبَثِ النَّاسِ كَيْلًا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ (المُطففين: ١). فَأَحْسَنُوا الْكَيْلَ بَعْدَ ذَلِكَ"[2].

وأخرجه ابن حبّان في صحيحه من طريق علي بن الحسين بن واقد به بلفظه، وبوَّبَ عليه بقوله: «ذِكْرُ السَّبب الذي مِنْ أَجْله أنزلَ الله جل وعلا: ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ "[3].

وقال الحاكم في مستدركه عَقِبَ إخراج هذا الحديث: «هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه وله شاهد عن أبي هريرة مفسّرٌ» ثم ساق بعده حديث أبي هُريرة، وقال الإمام الذهبي في تلخيص المستدرك: «صحيحٌ»[4]. وكان الحافظ ابن حجر في الفتح قدْ حَكَمَ على حديث ابن ماجه بأَنَّه صحيح الإسناد[5].

قلنا: إنّ هذا الحديث تساهل في تصحيحه من تقدّم ذكرهم وغيرهم، والصواب : أنه

---

(١) الحاكم، المستدرك على الصحيحين، كتاب تفسير القرآن،ج:٢، ص:٤٨٩ حديث رقم ٣٦٨٣.

(٢) ابن ماجه،محمد بن يزيد، السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، دار الفكر،بيروت،د.ت،كتاب التجارات، باب: التوقي في الكيل والوزن، ج:٢، ص:٧٤٨ حديث رقم: ٢٢٢٣.

(٣) ابن حبان، صحيح ابن حبان، تحقيق: الأرناؤوط، ط٢، مؤسسة الرسالة،بيروت،١٤١٤هـ،١٩٩٤م،كتاب التجارات، باب: التوقي في الكيل والوزن، ج:١١، ص:٢٨٦ حديث رقم: ٤٩١٩.

(٤) الحاكم، المستدرك على الصحيحين، كتاب البيوع، ج:٢، ص:٣٨ حديث رقم ٢٢٤٠.

(٥) ابن حجر، فتح الباري،ج:٨،ص:٦٩٦.

ضعيف؛ إذ مدَاره على عليِّ بن الحُسين بن وَاقد المِرْوَزِي، قال ابن أبي حاتم الرازي: «سألت أبي عنه؟ فقال: ضعيف الحديث». وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: «صدوق يهم»[1].

هذا، وقد انفرد علي بن الحسين بهذا الحديث عن عكرمة وليس له فيه متابعٌ فالرواية بهذه الصورة لا تقتضي أن يقال: إنَّ سورة المطففين نزلت في المدينة، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: تعبيرُ راوٍ ما في السّندِ بِسَببيةِ النُّزول بَدلاً مِن لفظ (تلا) أو (قَرأَ) توهُّمًا.

ثمَّةَ رواياتٌ صحَّحَ بعضُ العلماءِ سَندها في أسباب النُّزول، غيرَ أنَّه قد وقع فيها الوَهْمُ من جهة النَّصِّ على السَّبَبيَّة؛ إذ بدلَ أن يقولَ الرَّاوي: فَتَلا النبي ﷺ، أو فَقَرَأَ ﷺ. قال: فأنزل اللهُ، أو فنَزلَ، أو ما أشبهَ ذلك، وفيما يأتي بيانُ ذلك:

الحديث الأول: ما أخرجه الإمام الترمذي في سننه من طريق أبي كُدَينَة عن عَطاء (يعني: ابن السّائب) عن أبي الضُّحَى (يعني: مسلم بن صُبيح) عن عبد الله بن عباس –رضي الله عنهما– قال: مرَّ يهوديٌّ بالنبي ﷺ فقال له النبيُّ ﷺ: "يا يهوديُّ، حدِّثنا؟ فقال: كيفَ تَقُوْلُ يَا أَبَا القَاسِمْ، إذا وضَعَ اللهُ السَّمَاوَاتِ على ذِه، والأرضَ على ذِه، والماءَ على ذِه، والجِبَالَ على ذِه، وسائرَ الخَلقِ على ذِه، وأشارَ أبو جعفر محمد بن الصَّلت (هو: أحد رواة السَّند) بِخُنْصُرِه أولا، ثم تابعَ حتى بلغَ الإبهامَ فأنزلَ الله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ...﴾ (الزمر:٦٧)". قال الإمام الترمذي عَقِبَ إخراجِه الحديث: "هذا حديث حسنٌ غريبٌ صحيحٌ، لا نعرفُهُ من حديث ابن عباسٍ إلا مِنْ هَذا الوجه"[2]. وساق الإمام أحمد في مُسنده هذه الرواية من ذاتِ الطَّريقِ وفي آخرها: «فأَنزلَ اللهُ عزَّوجل: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ...﴾ الآية"[3].

قلنا: إنَّ ما تقدَّم يُعارضُهُ ما أخرجهُ الشيخان: البُخاري ومسلم –واللفظ للبخاري–

---

(١) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج:٦، ص:١٧٩ برقم ٩٧٨. وابن حجر، تقريب التهذيب، ص:٤٠٠ برقم ٤٧١٧.

(٢) الترمذي، السنن، كتاب التفسير، باب: ومن سورة الزمر، ج:٥، ص:٣٧١ حديث ٣٢٤٠.

(٣) ابن حنبل، أحمد بن محمد، المسند، د.ط، مؤسسة قرطبة–مصر، د.ت، ج:١، ص:٢٥١ حديث رقم٢٢٦٧، ونفس الجزء ص:٣٢٤ حديث ٢٩٩٠.

كلاهما من طريق إبراهيمَ النَّخعي عن عَبيدَة السَّلمانيِّ عن عبدِ الله بن مسعود–رضي الله عنه– قال: جَاءَ حَبْرٌ مِنْ الْأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّا نَجِدُ أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلَائِقِ عَلَى إِصْبَعٍ، فَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الْحَبْرِ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (الزمر:٦٧)"[١].

وكما نلاحظُ، فقد وقع في رواية الشيخين جملة (قرأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) خلافا لرواية الترمذي إذ وقع فيها (فأنزلَ الله)، ومعلوم أنَّ دلالة الأولى هي الاستشهادُ من النبي ﷺ على المسألة، وأمَّا الثانية: فدلالتها أنَّ الآية نزلتْ في معرِضِ سؤال اليهودي للنبي ﷺ، فالرواية التي اتفق الشيخانِ على إخراجِها واعتمادها أرجح؛ لسلامة إسنادها، وهذا خلافُ حالِ رواية الترمذي؛ إذ فيها عطاءُ بن السَّائب الثقفي الكوفي (ت ١٣٦هـ) وهو ثقة، لكنه اختلط في آخر حياته[٢]. وقال الإمام العجلي في ترجمة عطاء: «فأمَّا من سمع منه بأخرةٍ: فهو مضطربُ الحديث؛ منهم: هُشيم (يعني: ابنَ بشير)»[٣].

قلنا: إنَّ أبَا كُدَينة يحيى بن المُهلَّب الذي يَروِي عن عطاء على وثاقتِه –هو من الطبقة السابعة[٤] وهي طبقةُ هشيم بن بشير(ت ١٨٣هـ)[٥] الذي عدَّه العَجلي مِن الذين

---

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، تحقيق مصطفى ديب البغا،ط٣، (دار ابن كثير–اليمامة، بيروت،١٤٠٧هـ – ١٩٨٧) كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾،ج:٤، ص:١٨١٢ حيث رقم: ٤٥٣٣. ومسلم، الجامع الصحيح، ج:٤،ص:٢١٤٧ حديث رقم ٢٧٨٦.

(٢) ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، ط ١، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ١٣٧١هـ – ١٩٥١م، ج:٦، ص:٣٣٣.

(٣) العجلي،أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي،ط ١، مكتبة الدار–المدينة المنورة،١٤٠٥هـ–١٩٨٥م،ج:٢،ص:١٣٥.

(٤) قال الحافظ ابن حجر: « صدوقٌ، مِن السَّابعة».أحمد بن علي بن حجر، تقريب التهذيب،تحقيق: محمد عوّامة،ط ١،دار الرشيد–سوريا، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م،ص: ٥٩٧ برقم ٧٦٥٤.

(٥) قال الحافظ ابن حجر:» هُشيم بالتصغير بن بشير الواسطي ثقة ثبت كثير التدليس، والإرسال الخفي من السابعة «. ابن حجر، تقريب التهذيب، ص:٥٧٤ برقم ٧٣١٢.

رووا عن عطاء بعد الاختلاط، وعليه فإنَّ هذا الحديث سمعهُ أبو كُدينة مِن عطاء بعد الاختلاط، وبذلك يظهرُ لنا سرُّ ترك الشيخين لرواية أبي كُدينة عن عطاء لحديث ابن عبّاس رضي الله عنهما، وإخراجُهما في ذات الموضوع حديث ابن مسعودٍ –رضي الله عنه– لسلامة وصحّة إسناده، فليُتأمَّل.

الحديث الثاني: مَا أخرجَهُ الإمام الترمذي في سُنَنِه قال: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ –رضي الله عنه– أَنَّ رَجُلًا أَصَابَ مِنْ امْرَأَةٍ قُبْلَةَ حَرَامٍ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنْ كَفَّارَتِهَا فَنَزَلَتْ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾ (هود:١١٤). فَقَالَ الرَّجُلُ: أَلِي هَذِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: لَكَ وَلِمَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ أُمَّتِي. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»[1]. وأخرجَ الإمام مسلم في صحيحه قال: «حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ فُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ كِلاَهُمَا عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ – وَاللَّفْظُ لأَبِي كَامِلٍ – حَدَّثَنَا يَزِيدُ حَدَّثَنَا التَّيْمِيُّ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَجُلاً أَصَابَ مِن امْرَأَةٍ قُبْلَةً فَأَتَى النبي ﷺ فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ – قَالَ – فَنَزَلَتْ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾ قَالَ: فَقَالَ الرَّجُلُ: أَلِيَ هَذِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لِمَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ أُمَّتِي". ثم أسند الإمام مسلم روايتين أخريين عن أبي عثمان بمثل الرواية السابقة. ثم ساق رواية أخرى أختلف فيها اللفظ، فقال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِى شَيْبَةَ – وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى – قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ عَنْ سِمَاكٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ وَالأَسْوَدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي عَالَجْتُ امْرَأَةً فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ، وَإِنِّي أَصَبْتُ مِنْهَا مَا دُونَ أَنْ أَمَسَّهَا، فَأَنَا هَذَا، فَاقْضِ فِيَّ مَا شِئْتَ. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَقَدْ سَتَرَكَ اللَّهُ لَوْ سَتَرْتَ نَفْسَكَ – قَالَ – فَلَمْ يَرُدَّ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا، فَقَامَ الرَّجُلُ فَانْطَلَقَ فَأَتْبَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلاً دَعَاهُ وَتَلاَ عَلَيْهِ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ

---

(١) الترمذي، محمد بن عيسى، السنن، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ومن سورة هود ج:٥، ص: ٢٩١ حديث رقم ٣١١٤.

ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴾ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، هَذَا لَهُ خَاصَّةً ؟ قَالَ: بَلْ لِلنَّاسِ كَافَّةً «[1].

قلنا: إنَّ الناظر في الروايات آنفًا، يجدُ أنَّ هذا الحديث اختُلف في سياقة متنِه على الصحابي عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه– فقد رواه أبو عثمان عبد الرحمن بن مَلَّ النَّهدي البصري (ت ٩٥هـ) عن ابن مسعود –رضي الله عنه– وفيه لفظ (فَنزلتْ) يعني: الآية؛ ممَّا يدُلُّ على أنَّ حادثة الرجل والمَرأة هي سببُ النزول لها، هذا وبالتَّخريج وَبتأمُّلِ الأسانيدِ السَّابقةِ يظهر لنا أنَّ أبا عثمان النَّهْدِي – على وثاقته[2] – قد انفردَ بهذه اللفظة في الحديث، ولم يتابعْهُ أحدٌ عليها، وقد انفردَ أيضًا عن أبي عثمان بهذا اللفظ سليمانُ بن طُرخَان التّيمي (ت ١٤٣هـ)، وهو ثقة[3]، وعليه فالعهدة على أبي عثمان النَّهدي في هذه اللفظة. في حين روى الحديثَ كُلٌّ من عَلقمةَ بن قيس النّخعي (ت بعد ٦٠هـ)، والأسودُ ابن يزيد النَّخعي (ت ٧٥هـ)عن ابن مسعود –رضي الله عنه– وفيه لفظ (وتلا عليه هذهِ الآية). ورواية هؤلاء أولى بالصّواب، وهي المحفوظة وصنيع الإمام مسلم في سياقة الروايات يرجّحُها؛ لاتفاقهما على ذاتِ اللفظ، ثمَّ هما من أخصِّ تلامذة ابن مسعود رضي الله عنه– والأكثرُ ملازمة له من أبي عثمان النَّهدي، والظاهرُ أنَّ أبا عثمان عبّر بلفظ يدل على سببية نزول الآية، والصوابُ : أنَّ الآية نزلت قديمًا في مكة لا في المدينة، والنبي ﷺ إنَّما ساقها للرجل السائل في مقام الفُتيا والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث: أن يتأوَّلَ أحدُ الرَّواة سبب النُّزول اجتهادًا منه لقرينة غير متَّجهة.

هناك بعض الرواة وقعَ منه أنْ يتأوَّل سببَ النزول اجتهادًا منه لقرينة غيرُ متَّجهةٍ، ومِن الأمثلةِ على ذلك : ما جاء في سببِ نزول قول الله تعالى: ﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كَانَ مِنۡ عِندِ

---

(١) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب التوبة، باب قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ﴾، ج:٤،ص:٢١١٥ حديث رقم ٢٧٦٣.

(٢) قال الحافظ ابن حجر عنه : « مُخَضْرَم من كِبَار الثانية، ثقة ثبت «.ابن حجر، تقريب التهذيب، ص:٣٥١ رقم ٤٠١٧.

(٣) قال الحافظ ابن حجر: « ثقة، عابد، من الرابعة «. ابن حجر، تقريب التهذيب، ص:٢٥٢ رقم ٢٥٧٥.

ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾ (الأحقاف: ١٠).

فقد أسند الإمام البخاري في صحيحه قال: "حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَا سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ لِأَحَدٍ يَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ: إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، إِلَّا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ. قَالَ: وَفِيهِ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ﴾ الْآيَةَ. قَالَ: لَا أَدْرِي قَالَ مَالِكٌ الْآيَةَ، أَوْ فِي الْحَدِيثِ"[1]. فهذه الآية إنما هي من سورة مكيَّة، لكنَّ الإمام مالك بن أنس–رحمه الله– حين ساق حديث سعد بن أبي وقاص –رضي الله عنه– عن النبي ﷺ في فضل الصحابي الجليل حَبَر يهود عبد الله بن سلام–رضي الله عنه– تأوَّل أنَّ نزولها كانَ فيه، لقرينة غير متجهة هي أنَّ ابن سَلام هو الحبرُ الشَّهيرُ الذي شهدَ بين يدَي النبي ﷺ أنَّ أوصاف النبي الخاتم موجودة في التوراة، والحقُّ أنَّه ليس الحبر الوحيد، فهناك غيره من أمثال زيد بن السَّعنة، وعليهِ فَبسبب تأوُّل الإمام مالكَ سبب النزول على هذا النحو، فقد أشكلَ الأمر على تلميذهِ عبد الله بن يوسف الفريابي، حتى أنه تردَّد هل النصُّ على سبب النزول هو من حديث سعد أو من قول مالك؟ قال الحافظ ابن حجر: «قولهُ (قال: لا أدْرِي قالَ مالكٌ الآيةَ، أو في الحَديثِ؟) أيْ: لا أَدْرِي هل قال مالكٌ: إنَّ نُزولَ هذهِ الآيةِ في هذه القصَّة، مِن قِبَل نَفْسِه، أو هو بهذا الإسناد،(تابع ابن حجر قائلا): وهذا الشك في ذلك من عَبد الله بن يوسف شيخِ البخاريِّ، وَوَهِمَ مَن قَال: إنه من القَعْنَبِي (يعني: عبد الله بن مسلمة، وهو أحد رواة الموطأ)؛ إذ لا ذكر للقَعْنَبِي هنا، ولم أر هذا عن عبد الله بن يوسفَ، إلا عند البخاري»[2].

هذا ، ولقد استنكرَ التابعيُّ الجليل عامر بن شُراحيل الشَّعبي أنْ تكونَ هذه الآية نزلتْ في عبدِ الله بن سَلام؛ لأنَّ السورة مكيَّة ، وإنما إسلام ابن سَلام في المدينة، وسوَّغ التابعيُّ الجليلُ محمد بن سيرين نزولها في ابن سلام على اعتبار أنَّه قد تكونُ السورة

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب: مناقب عبد الله ابن سَلام رضي الله عنه،ج:٣، ص:١٣٨٧حديث رقم ٣٦٠١.

(٢) ابن حجر، فتح الباري،ج:٧،ص:١٣٠.

مكيّة وبعضُ آياتها مدنية أو بالعكس؛ فقد أسندَ الإمام الطحاوي في كتابه بيانُ مُشكِل الآثار، من طريق عبد الله بن عون عن الشَّعبي في هذه الآية: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ﴾ قال: يقولونَ: ابنُ سلام. وكيفَ يكونُ ابن سَلام؛ وهذه الآية مكيَّة ؟! قال ابن عون: فنُبِّئتُ أنَّ محمدًا يعني: ابنَ سيرين قال: صدقَ؛ هي مكيَّة. (قال أبو جعفر الطحاوي): يعني السورةَ التي فيها تلك الآية، وهي سورة الأحقاف (تابع ابن سيرين قوله): ولكنها قدْ كانتْ تنزلُ الآيةُ فيُؤمرُ بها أنْ توضعَ في مَكان كَذا، وكذا، (قال الطَّحاوي): يعني: أنه قد كانت الآية تَنْزِلُ بالمدينة فيُؤمر بوضعِها في سورةٍ قد كانتْ نزلتْ بمكَّة"[1].

قلنا: الراجحُ أنَّ هذه الآية ليسَ لها سبب نزول، وإنما إلصاق سبب النزول بعبد الله بن سلام مرجعُهُ الاجتهادُ من الإمام مالك ، حيث تأوَّل هذه الآية في ابن سلام ، وإنما هي ليست فيه، ويقوّي هذا الترجيح أمورٌ:

أولها: أخرج الحافظ ابن منده في كتابه الإيمان ما يدل على أنَّ ذكر الآية وسبب النزول هو من قول مالك ، وليس من حديث سعد بن أبي وقاص، فقال بعد أن ساق الحديث: قال إسحاق بن سيار: قلتُ لعبدالله بن يوسف: إن أبا مسهر حدثنا عن مالك، ولم يقل هذا الكلام؟ فقال: إنَّه كانَ معي ألواحي، فتكلم مالكٌ بها في عَقِبِ الحَديث؛ فكتبته.و(قال ابن منده) : رواه يحيى بن معين، وموسى بن عيسى، وابن عون عن أبي مُسهِرٍ، ورواه إسحاق بن عيسى الطباع عن مالكٍ ، ولم يذكر التِّلاوة "[2].

ثانيها: أنَّ الإمامَ مسلم حين ساقَ الرواية في صحيحه، من طريق إسحاق بن عيسى عن مالك عن أبي النَّضر عن عامر بن سعد عن أبيه مرفوعاً –ساقها دونما ذكر للآية وسببِ النزول. قال الإمام مسلم: «حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: مَا سَمِعْتُ

(١) الطحاوي، أحمد بن محمد، بيان مُشكل الآثار،تحقيق:شعيب الأرنـؤوط، ط١، مؤسسة الرسالة–بيروت،١٤١٥هـ–١٩٩٤م، ج:١،ص:١٧٤/ ١٧٥.

(٢) ابن منده، محمد بن إسحاق، كتاب الإيمان، تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي،د.ط، مؤسسة الرسالة– بيروت، ١٤٠٦هـ، ج:٢، ص :٤١٩/ ٤٢٠ حديث رقم ٢٦٩.

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِحَيٍّ يَمْشِي: إِنَّهُ فِي الْجَنَّةِ، إِلاَّ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلاَمٍ"[1].

ثالثها: حكى الحافظ ابن حجر في الفتح أنه روى هذا الخبر عدة رواة عن مالك بِدُون هذه الزيادة، فالظاهرُ أنَّها مُدرجَةٌ. ووقعَ في روايَةِ ابن وهب عندَ الدارقطني التَّصريح بأَنَّهَا مِن قَول مَالك»[2]. وتجدرُ الإشارة إلى أن الإمام البخاري لم يعتدَّ بما حَكَاه مالك من كون الآية نزلت في ابن سلام، بدليل أنَّه لم يخرج هذه الجملة من الحديث في كتاب التفسير.

المطلب الرابع: اجتهاد الصحابي المستنِدُ لحال النبي ﷺ – أنَّ المقامَ مقامُ تنزُّل للآية.

ومن ذلك : ما جاء في سبب نزول قوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ ﴾ (الإسراء:٨٥). فهي آية من سورة مكية، إلا أنَّ هناك روايات في الجامع الصحيح للبخاري تدل على مدنيتها؛ وروايات أخرى في غير الجامع الصحيح تدل على مكيتها، فقد أخرج الإمام البخاري في جامعه الصحيح قال: "حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ سُلَيْمَانُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (يعني: ابن مسعود) قَالَ: بَيْنَا أَنَا أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَرِبِ الْمَدِينَةِ– وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَسِيبٍ مَعَهُ، فَمَرَّ بِنَفَرٍ مِنْ الْيَهُودِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ عَنْ الرُّوحِ؟ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ؛ لَا يَجِيءُ فِيهِ بِشَيْءٍ تَكْرَهُونَهُ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَنَسْأَلَنَّهُ فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ مَا الرُّوحُ فَسَكَتَ. فَقُلْتُ: إِنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، فَقُمْتُ فَلَمَّا انْجَلَى عَنْهُ قَالَ: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ "[3].

وأخرج الإمام الترمذي هذا الحديث بلفظ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ حَتَّى صَعِدَ الْوَحْيُ» وقال الترمذي عقب الحديث : «هذا حديث حسن صحيح «[4].

---

(١) مسلم، الجامع الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عبد الله بن سلام، ج:٤،ص:١٩٣٠ حديث رقم ٢٤٨٣.

(٢) ابن حجر، فتح الباري،ج:٧،ص:١٣٠.

(٣) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب: قول الله تعالى: ﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾،ج:١،ص:٥٨، حديث رقم ١٢٥.

(٤) الترمذي، السنن، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ومن سورة

وقد ساق الإمام الترمذي قبلَ هذا الحديث حديثا آخر عن ابن عباس –رضي الله عنهما– في مناسبة نزول الآية قال: «حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَتْ قُرَيْشٌ لِيَهُودَ: أَعْطُونَا شَيْئًا نَسْأَلُ هَذَا الرَّجُلَ، فَقَالَ: سَلُوهُ عَنْ الرُّوحِ. قَالَ: فَسَأَلُوهُ عَنْ الرُّوحِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ قَالُوا: أُوتِينَا عِلْمًا كَثِيرًا أُوتِينَا التَّوْرَاةَ وَمَنْ أُوتِيَ التَّوْرَاةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا فَأُنْزِلَتْ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ (الكهف:١٠٩)، وقال الإمام الترمذي عَقِبَ الحديث: «هذا حديثٌ حسن صحيح غريب من هذا الوجه»[١].

هذا ، وقد ذهب الحافظ ابن حجر في الفتح إلى التوفيق والجمع بين الحديثين فقال: « يُمكن الجمع بأن يتعدَّد النزول، بحمل سُكُوته في المرة الثانية، على توقُّعِ مَزِيْدِ بيانٍ، في ذلكَ، وإنْ سَاْغَ هذا وإلا فَمَا في الصَّحِيح أَصَحُّ «[٢]. واختارَ الحافظ السيوطي في كتابه الإتقان ترجيح رواية ابن مسعود –رضي الله عنه–على رواية ابن عباس–رضي الله عنهما– بقرينة حضور القصة من ابن مسعود –رضي الله عنه – فقال: «وقد رُجِّح بأنَّ ما رواه البخاري أصحُّ مِن غيره، وبأنَّ ابنَ مسعود كان حاضرًا القصَّة «[٣].

قلنا: قد أخرج الإمام البخاري حديث ابن مسعود –رضي الله عنه – في مواضع عدّة من صحيحه ، ومدارُهُ على سُليمان بن مِهرانَ الأعمش ، وقد صرّح بالسَّماع ، فلا تدليسَ هنا، إلا أنه قد اختُلِفَ على الأعمشِ في بَعضِ ألفاظه ؛ فأخرجَهُ البخاري في الرواية أول هذا المطلب عن شيخه قيس بن حفص عن عبد الواحد بن زياد العَبدي البصري عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس عن ابن مسعود –رضي الله عنه– بلفظ: « فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، مَا الرُّوحُ، فَسَكَتَ. فَقُلْتُ: إِنَّهُ

بني إسرائيل،ج:٥ ،ص:٣٠٤ حديث رقم ٣١٤١.

(١) الترمذي، السنن، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ومن سورة بني إسرائيل،ج:٥ ،ص:٣٠٤ حديث رقم ٣١٤٠.

(٢) ابن حجر، فتح الباري،ج:٨،ص:٤٠١.

(٣) السيوطي،عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقانُ في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، ١٣٩٤هـ،١٩٧٤م،ج:١،ص:١٢٠.

يُوحَى إِلَيْهِ، فَقُمْتُ فَلَمَّا انْجَلَى عَنْهُ «[1]وأخرجه في موضع ثانٍ وكذا مسلم في صحيحه من رواية حفص بن غياث النّخعي عن الأعمش به بلفظ : « فَأَمْسَكَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ شَيْئًا، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، فَقُمْتُ مَقَامِي فَلَمَّا نَزَلَ الْوَحْيُ قَالَ : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ ...﴾ [2]. وأخرجه في موضعٍ ثالثٍ من رواية وكيع بن الجراح عن الأعمش به بلفظ : « فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ سَلُوهُ عَنْ الرُّوحِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ عَنْ الرُّوحِ، فَسَأَلُوهُ فَقَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى الْعَسِيبِ، وَأَنَا خَلْفَهُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ «[3]. وأخرجه البخاري في موضع رابعٍ من رواية عيسى بن يونس ابن أبي إسحاق السَّبيعي عن الأعمش به بلفظ : « فَقَالُوا: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، حَدِّثْنَا عَنْ الرُّوحِ؟ فَقَامَ سَاعَةً يَنْظُرُ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، فَتَأَخَّرْتُ عَنْهُ حَتَّى صَعِدَ الْوَحْيُ»[4]، وأعاده البخاري في موضع خامسٍ عن شيخه موسى بن إسماعيل التَّبوذكي عن عبد الواحد بن زياد عن الأعمش به بلفظ : « فَسَكَتَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَعَلِمْتُ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ"[5].وعليه فهذا الاختلافُ يلزمه منا الترجيح بين أصحابِ الأعمش في هذا الحديث للوقوف على العبارة المحفوظةِ عن عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه– و بعد التحقيق ظهر لنا الآتي:

أولاً: أنَّ روايتي عبد الواحد بن زياد العَبْدِي البصري(ت ١٧٩هـ) عن الأعمش مرجوحتان؛ فقد حكى الحافظ المزي في تهذيب الكمال قال: « قال معاوية بن صالح:

---

(١) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب: قول الله تعالى: ﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾ ،ج:١،ص:٥٨، حديث رقم ١٢٥.

(٢) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب التوحيد، باب: ما جاء في تخليق السماوات والأرض وغيرها من الخلائق ...،ج:٦،ص:٢٧١٣، حديث رقم ٧٠١٨. وأخرجه مسلم أيضا في صحيحه بهذا اللفظ فقط ، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب: سؤال اليهود النبي –صلى الله عليه وسلم– عن الروح وقوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾ الآية ج:٤،ص:٢١٥٢ حديث رقم ٢٧٩٤.

(٣) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب تفسير القرآن، باب: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾ ،ج:٤،ص:١٧٤٩، حديث رقم ٤٤٤٤.

(٤) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب تفسير القرآن، باب: ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه،ج:٦،ص:٢٦٦١، حديث رقم ٦٨٦٧.

(٥) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب تفسير القرآن، باب قول الله تعالى : ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ ﴾ ،ج:٦،ص:٢٧١٤، حديث رقم ٧٠٢٤.

قلتُ ليحيى بن معين: مَن أثبت أصحاب الأعمش؟ قال: بعد سفيان، وشعبة أبو معاوية الضرير، وبعده عبد الواحد بن زياد... وقال صالح بن أحمد بن حنبل: عن علي بن المديني سمعت يحيى بن سعيد(يعني:القطّان) يقول: ما رأيتُ عبد الواحد بن زياد يطلبُ حديثا قطُّ بالبصرةِ، ولا بالكوفة، وكنا نجلس على بابه يوم الجمعة بعد الصلاة أُذاكره حديث الأعمش، فلا يَعرفُ منه حرفا «[1].فهذان النقلانِ عن ابن معين والقطّان يظهرانِ أنَّ عبد الواحدِ بن زياد ليس مبرّزا في الأعمش وإن وثقه نقّاد آخرون[2].

ثانياً: أن رواية حفصِ بن غياث الكوفي القاضي (ت ١٩٥هـأو ١٩٦هـ) عن الأعمش مظنة الغلط ؛ لأنه إنما حدّث بالكوفة، وبغداد من حفظه لا من كتابهِ ، وهو يغلط في ذلك ، والرّاوي عنه – هنا – هو ابنه شيخ البخاري عمرُ بن حفص بن غياث، ولا شكَّ أنه سمع من أبيه على وجه الخطأ، حكى ، الحافظ المزي في تهذيب الكمال قال : « وقال أبو زرعة ساء حفظه بعدما استقضي فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح وإلا فهو كذا... وقال علي بن الحسين بن حبان :» وجدتُ في كتاب أبي بخط يده، قال أبو زكريا– يعني؛ يحيى بن معين: جميع ما حدث به حفص بن غياث ببغداد، والكوفة إنما هو من حفظه، ولم يخرِج كتاباً ، كَتبوا عنه ثلاثة آلاف، أو أربعة آلاف حديث من حفظه»[3].

ثالثاً: أنَّ رواية وكيع بن الجراح الرؤاسي (ت ١٩٦هـ) عن الأعمش أرجح من روايتي حفص بن غياث و عبد الواحد بن زياد؛ فقد سأل عباس الدوري يحيى بن معين عن المُفاضلة في الأعمش إذا اختلف عليه وكيع، وحفص قال: « قلتُ: فحفص ووكيع في حديث الأعمش؟ فقال: ومن يُحدِّث عن حفص، فقلتُ: ابنه فكأنَّ يحيى لم يقنع بهذا، ورأيت يحيى يميل إلى وكيع ميلا شديدًا، وقال: إنما كانت الرحلة إلى وكيع في زمانه «[4].وقال الدوري أيضاً: « سمعت يحيى يقول:حفصٌ أثبتُ مِنْ عبد الواحد بن زياد»[5].

---

(١) المزي ، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، تحقيق بشار عواد معروف ، ط١، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م،ج:١٨،ص:٤٥٣ .

(٢) المزي ، تهذيب الكمال ،ج:١٨،ص:٤٥٣ .

(٣) المزي ، تهذيب الكمال ،ج:٧،ص: ٦١/ ٦٢.

(٤) ابن معين ، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ،ج:٤،ص:٤ .

(٥) ابن معين ، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ،ج:٤،ص:٤ .

وعليه فإذا كان حفصٌ أثبتُ مِن عبد الواحد، وكان وكيع أثبت من حفص، فبالضرورة أنَّ وكيعًا أثبتُ مِن عبدِ الواحدِ في الأعمشِ.

رابعاً: أنَّ رواية عيسى بن يونس السّبيعي (ت ١٩١هـ) عن الأعمش فصحيحة لطول ملازمته له ؛ فقد حكى الحافظ ابن حجر قال: «وقال محمد بن عبيد: كان عيسى من أصحاب الأعمش الذين لا يفارقونه «[١].

قلنا: الراجحُ بعد التحقيق أنَّ سببَ نزول قوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾ (الإسراء:٨٥).هو حديث ابن عباسٍ –رضي الله عنهما– فهو صحيح الإسناد، وليس له معارض، وأمَّا حديث ابن مسعود–رضي الله عنه– الذي اختُلف فيه على الأعمش ، فالرواية المحفوظة هي رواية وكيع عن الأعمش به ، بلفظ " فَسَأَلُوهُ فَقَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى الْعَسِيبِ، وَأَنَا خَلْفَهُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ « وتترجح رواية وكيع على رواية عيسى ابن يونس وغيرهِ بمتابعة أبي معاوية محمد بن خازم الضرير[٢] له عن الأعمش بنفس اللفظ ، وهو أعلمُ الناس بحديث الأعمش ؛ فقد أخرج ابن أبي عاصم في كتابه السنة بسند صحيح على طريقة التحويل قال: « حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَرْثٍ بِالْمَدِينَةِ، وَهُوَ مُتَوَكِّئٌ عَلَى عَسِيبٍ، فَمَرَّ بِقَوْمٍ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لا تَسْأَلُوهُ. فَسَأَلُوهُ فَقَالُوا: يَا مُحَمَّدُ، مَا الرُّوحُ؟ فَقَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى عَسِيبِهِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَأَنَا خَلْفَهُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، فَقَالَ: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ "[٣].وقد تابع وكيعاً عن الأعمش على هذا اللفظ فيما أخرجه ابن أبي عاصم

---

(١) ابن حجر ، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب ، دار الفكر، بيروت ،ط١ ،١٤٠٤هـ،١٩٨٤م،ج:٨،ص:٢١٤.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: «أحفظ الناس لحديث الأعمش «. تقريب التهذيب، ص:٤٧٥.

(٣) ابن أبي عاصم الشيباني، عمرو بن الضحاك ، كتاب السنة ،تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ط١، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ ،ج:١،ص:٢٦٣.

في كتابه السنة بأسانيد صحيحة كل من عبد العزيز بن مسلم، وعبد الله بن إدريس[1].
وعليه فالمترجِّح بحسب اللفظ الذي رواه وكيع عن الأعمش وتوبع عليه أنَّ هذه الحادثة ليست هي سبب نزول الآية، وأنَّ سكوت النبي ﷺ جعل ابن مسعود –رضي الله عنه– يقع في ذهنه تخميناً أنَّ ذلك سيعقُبه وحي، وحاصل الأمر : أنَّ النبي ﷺ ، توقّف وسكتَ ؛ لأنَّ مضمون السؤال يستلزمُ وحياً ، فلما لَمْ يأتِ الوحي إليه، أوردَ النبي ﷺالآية، وتلاها إجابة على سؤالهم ، ويشهد لهذا الفهم ما أخرجه الإمام أحمد بسند صحيح قال: "حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ فِي حَرْثٍ ، مُتَوَكِّئًا عَلَى عَسِيبٍ، فَقَامَ إِلَيْهِ نَفَرٌ مِنْ الْيَهُودِ، فَسَأَلُوهُ عَنْ الرُّوحِ، فَسَكَتَ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ عَلَيْهِمْ: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾"[2].

وهذا الفهم هو أحد جوابين قالهما الحافظ ابن كثير في تفسيره للتوفيق بين حديث ابن مسعود –رضي الله عنه– وحديث ابن عباس –رضي الله عنهما– قال الحافظ ابن كثير : «وهذا السياق (يعني: حيث ابن مسعود) يقتضي فيما يظهر بادي الرأي أن هذه الآية مدنية، وأنها نزلت حين سأله اليهود عن ذلك بالمدينة، مع أن السورة كلها مكية، وقد يجاب عن هذا بأنَّه قد تكون نزلت عليه بالمدينة مرة ثانية كما نزلت عليه بمكة قبل ذلك، أو أنَّه نزل عليه الوحي بأن يجيبهم عما سألوه بالآية المتقدم إنزالها عليه وهي هذه الآية: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ ﴾"[3].

قلنا: وخلاصة القول في حديث ابن مسعود–رضي الله عنه– أنه وإنْ رجّحنا أنّ اللفظ المحفوظ هو (فظننتُ أنه يوحى إليه)، بما يدلّ على أنّ سؤال اليهود في المدينة ليس سبب نزول الآية ابتداءً، إلا أنه لا يمنع أنّ الفترة التي سكتَ فيها النبي ﷺ نزلَ الوحي فيها عليه؛ ليقول له: أجبهم بما نزل عليك سابقاً، وهو التوجيه الثالث عند الحافظ ابن

(١) ابن أبي عاصم ، كتاب السنة ،ج:١،ص:٢٦٣.
(٢) أحمد ، المسند ،ج:١،ص:٤١٠ حديث رقم ٣٨٩٨.
(٣) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج:٣، ص: ٧٦.

كثير، فيكون ما رآه ابن مسعود من قرآئن مجيء الوحي للنبيﷺ حقيقة وليس توهماً، وأنّ نزول جبريل عليه السلام- بالآية هو نزول إخبار وإرشاد للنبي ﷺ فيما توقف في الإجابة عنه لا نزول تَبليغ.

المبحث الثاني: المرِوياتُ المُصحَّحَةُ الدَّالةِ على مدنيَّة بعضِ الآياتِ في السّور المكيَّة في ضوء الدلالة القرآنية.

المطلب الأول: مخالفة الرواية لموضوع الآية ونظمها وسياقها.

إنَّ السياق عمدة في التفسير، وهو طريق من طرق معرفة وجه الرواية، فإذا كان ثمة تعارض بين موضوع الرواية المصححة محل البحث وبين موضوع الآية ونظمها وسياقاتها من حيث السباق واللحاق، فإنه يدعو إلى مناقشة الرواية وتحري مسألة سببية النزول فيها.

وفيما يأتي بيان نماذج لمخالفة بعض الروايات لموضوع الآية ونظمها وسياقها:

١ – الروايات في سبب نزول قوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ ﴾ فلدى النظر في سياق الآيات التي ورد فيها قوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ ﴾ يظهر أن رواية البخاري التي سقناها في المبحث الأول في سببية النزول لهذه الآية لا تؤخذ على أنها سبب نزول؛ ذلك أن السياق يشعر أن السائل هم قوم قريش، بدلالة ما قبل هذه الآية وما بعدها من الآيات، قال البقاعي: "الآية معطوفة على قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمٗا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ خَلۡقٗا جَدِيدٗا﴾ (الإسراء:٤٩).[١] يعني من قبيل عطف قصة على قصة، وأن ذلك من ذكر أحوال كفار قريش في تعنتهم في محاربةِ دعوة النبي ﷺ. ويرى ابن عاشور أنَّ وقعَ هذه الآية بين الآي التي معها يقتضي نظمه أن مرجع ضمير﴿ يَسألونك﴾ هو مرجع الضمائر المتقدمة، فالسائلون عن الروح هم قريش.[٢]

---

(١) البقاعي،إبراهيم بن عمر، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور،تحقيق:عبد الرزاق المهدي،د.ط ، دار الكتب العلمية،بيروت،١٤١٥هـ- ٢٠٠٢ م ،ج:٤، ص: ٤٢٠.

(٢) ابن عاشور،محمد الطاهر،التحرير والتنوير، ط١،مؤسسة التاريخ العربي،بيروت ،٢٠٠٠م، ج:١٤،ص:١٥٤.

فسِباق الآيات ولحاقها يفضي إلى القول بمكية الآية.

٢- ما ورد من الروايات في سبب نزول قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَـٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَـٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ (يس:١٢). فقد ورد في سبب نزول هذه الآية المكية عدة مرويات تدل على مدنيتها، ولدى النظر في هذه المرويات من جهة الدراسة وسياق الآيات وموضوع الآية فإنه يظهر لدينا الآتي:

أولاً: متن الروايات ، يتحدث عن الخُطا إلى المساجد، وهذا كان في المدينة.

ثانياً: الآية بنظمها مكية، ولا خلاف بين العلماء في ذلك، قال ابن كثير في تعليقه على الرواية التي تقول بمكية الآية: «وفيه غرابة من حيث ذكر نزول هذه الآية، والسورة بكمالها مكية»[١]. وتكرر النزول ممتنع، فإذا نزلت الآية فلا يتكرر نزولها مرة أخرى للعلم بها، ولحصول الخبر بوقوعها ومعرفة معناها وفحواها على الرأي الراجح خلافا لما قاله بعض أهل العلم[٢] ومسألة أن تكون السورة مكية إلا آية كما هو معروف تحتاج إلى دليل، وليس هنا دليل على ذلك.

ثالثها: السياق ، يتحدث عقب الكلام عن عقاب الكافرين وما أعد لهم من الأغلال، وبينت الآيات أن الإنذار وعدمه سواء عندهم، وبينت الآيات أن الإنذار يقع في نفوس من اتبع الذكر وخشي الرحمن، ثم جاءت الآية ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَـٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَـٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، وملتئمة تمام الالتئام مع الموضوع الذي وردت في سياقه، وهو سياق الوعيد والتنديد بأعمال الكافرين، ونظم الآية عام يندرج فيه شأن الأعمال الحسنة وغيرها ، لكنه مشعر بالتهديد والوعيد، ومن أجود ما قيل في معناها : ما قاله النسفي[٣]، والشوكاني ، حيث حملا الآية على عمومها[٤]. وارتبط اللحاق كذلك : بالسباق للآيات، فقد جاء

---

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج:٣، ص:٦٨٣.

(٢) الوادعي، مقبل بن هادي، الصحيح المسند من أسباب النزول، ط٢دار ابن حزم، بيروت ، ١٩٩٤م، ص:١٩٧.

(٣) النسفي،عبد الله بن أحمد،مدارك التنزيل وحقائق التأويل ،ط١، دار الكتب العلمية،بيروت،١٤١٥هـ-١٩٩٥م ،ج:٤،ص:٤ .

(٤) الشوكاني،محمد بن علي، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تحقيق

عقب هذه الآية قصة أصحاب القرية الذين كذبوا المرسلين، وفيه إشارة إلى التهديد والوعيد لكفار مكة، فهل يتفق أن تنزع الآية من سياقها ليكون الحديث عن الخُطا إلى المساجد وتنزل بشأنه هذه الآية، فتتفرق أجزاء الآيات ويذهب التماسك المعنوي بينها؟ والداخل دخولاً أولياً في مضمون هذه الآية هو كفار مكة، ثم يندرج فيها شأن المؤمن وغيره بدليل ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾، وهذا شامل للكل، وأشبه قوله تعالى ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ وقوله تعالى في سورة النبأ تعقيباً على جزاء الكافرين يوم القيامة: ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا ﴿٢٨﴾ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ كِتَٰبًا ﴾ وعلى هذا فالآية مكية، وما صح من الروايات في شأنها إنما هو تأول للأجر في كتابة آثارهم في خطاهم إلى المساجد وما أشبهه من عمل من خلال الآية، لا أنها سبب نزول.

٣- ما ورد في سبب نزول قوله تعالى ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (الزمر:٦٧).

جاءت هذه الآيات في سياق الحديث عن الوحدانية وقدرة الله تعالى وإثبات عظمته: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ (الزمر:٦٦)، وكل ذلك يراد به إبطال عبادة الأوثان، فلا مدخل لسؤال اليهود حسبما ورد في الرواية التي سقناها في المبحث الأول، ولو اعتبرنا ما في الرواية هذه سببا للنزول، لأفضى ذلك إلى ظهور فاصل في سياقات الآيات، ولأدى إلى عدم توافق تلك السياقات؛ قال الرازي: ((واعلم أنه تعالى لما حكى عن المشركين أنهم أمروا الرسول ﷺ بعبادة الأصنام، ثم إنه تعالى أقام الدلائل على فساد قولهم، وأمر الرسول ﷺ بأن يعبد الله ولا يعبد شيئا آخر سواه، بين أنهم لو عرفوا الله حق معرفته، لما جعلوا هذه الأشياء الخسيسة مشاركة له المعبودية، فقال: ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ ﴾)).[1] ويقرب من هذا ما أشار إليه البقاعي حيث قال: «لما كان التقدير: فما أحسن هؤلاء ولا أجملوا حين دعوك للإشراك بالله، وما عبدوا الله حق

عبد الرحمن عميرة ، د.ط، دار الوفاء، د.م، د.ت ج:٤،ص:٤ ٥١ .

(١) الرازي، محمد بن عمر، مفاتيح الغيب، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠ م ،ج:٢٧،ص:١٣.

عبادته؛ إذ أشركوا به عطف عليه قوله: ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ﴾»[1]. فترابط الكلام واتصاله والتئامه يمنع الأخذ بالرواية المسوقة في سببية النزول التي تكلمنا عليها في المبحث السابق، وعلى هذا فالآية نزلت ابتداء لتقرر قدرة الله تعالى، ولتقيم الدليل على وحدانيته، أما ما ذكر في الرواية المشار إليها : فليس سبب نزول، بل هو استدلال تعليمي من النبي –عليه الصلاة والسلام – للرد على شبهة قامت في نفس السائل.

المطلب الثاني: عدم وجود المناسبة بين محتوى الرواية ومحتوى الآية.

إن ممَّا يدفَعُ الأخذَ بالروايات المُصحَّحة موضع البحث في هذه الدراسة سببا للنُّزول، عدم التوافق بينها وبين محتوى الآية، ودلالتها على المعاني التي تشتملها، فموضوع الرواية في شيء يختلف عما قررته الآية.

١– ما ورد في سبب نزول قوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ (المطففون: ١–٢). فإن الناظر في رواية سبب نزول هذه الآية يلحظ بوضوح أن لا تناسب بين محتواها ومحتوى الآية؛ فالتوعد للمطففين عام شامل، وليس لبيئة المدينة وحدها، ألا ترى كيف أن القرآن عاب في الآيات المكية الأخرى على قوم شعيب –عليه السلام– في أكثر من موضع خسرانهم للميزان، وبخسهم للأشياء، وكل ذلك في السور المكية، وقد نبه القرآن – أيضاً – في آية مكية أخرى على ضرورة الإيفاء بالكيل في قول الله تعالى: ﴿ وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُواْ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ ﴾ (الإسراء: ٣٥)، وفي قوله عز وجل: ﴿ أَلَّا تَطْغَوْاْ فِى ٱلْمِيزَانِ ۝٨ وَأَقِيمُواْ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُواْ ٱلْمِيزَانَ ﴾ (الرحمن: ٨–٩). فالنهي عن التطفيف – إذن – كان في العهد المكي، وذلك من أصول الأخلاق التي اهتمت الآيات المكية بإرسائها وترسيخها، ولا يتوقف انكفاف أهل المدينة عن التطفيف على نزول السورة، فثمَّت آيات أخرى مكية دلت على النهي عن إنقاص الوزن وبخس الناس أشياءهم كما ذكر فيما سبق.

٢– ما ورد في سبب نزول سورة القدر؛ فقد ورد في سبب نزول سورة القدر رواية ضعيفة منكرة تدل على مدنية السورة، ومن أمارات النكارة على هذه الرواية : أن

(١) البقاعي،نظم الدرر،ج:٦،ص:٤٦٩.

النبي ﷺ لم يكن له منبر في مكة، ولا تناسق بين دلالة الرواية وما تشير إليه سورة القدر. فالحديث فيها عن فضل ليلة القدر بالغة الشرف والفضل وعن تنزل الرحمات وتنزل الملائكة، وكونها سلاماً حتى مطلع الفجر، فأين الرابط بين دلالة الرواية وفحوى السورة؟ وحاشاه ﷺ أن يذكر الناس بيأس في وقت مبكر من العهد المكي، والحق أن هذه الرواية لا تصلح من قريب ولا من بعيد للقبول، ولا تصلح دليلاً على مدنية السورة.

المطلب الثالث: عدم التطابق بين دلالة الرواية وبين نظم الآية

يظهر من دراسة بعض هذه المرويات التي سقناها في المبحث السابق أن دلالاتها لا تتطابق مع نظم الآيات المكية وتركيبها ؛ حيث إن نظم الآيات المكية يوحي بموضوعات غير ما تشير إليه الرواية المصحّحة في سبب النزول الدالة على مدنية بعض الآيات في السور المكية.

١- ما ورد في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (الأحقاف: ١٠). فإذا أخذنا بالرواية التي سقناها من قبل في سبب النزول، فإنه ينتج عدم التطابق بين مدلولها وبين نظم الآية، فالخطاب لمشركي مكة، ويؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَكْبَرْتُمْ ۖ﴾؛ فواقع الرواية يشعر بأن الاستكبار يكون لليهود لا للمشركين، وهذا لا يؤدي إلى التئام النظم، ويفضي إلى تمزيق السياق، وليس هذا من بلاغة القرآن، فالآية مكية، وقد نزلت مع طائفة من الآيات السابقة في سياق واحد وغرض واحد كذلك، والذي يظهر أن هذه الآية أشبهت في مضمونها قوله تعالى في سورة الشعراء وهي مكية: ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ (الشعراء: ١٩٧). فهذا إخبار بأن من يشهد بالحق من علماء بني إسرائيل، ممن اطلع على ذكر النبي ﷺ في كتبهم يشهد له بنبوته، وهذا دليل كافٍ لقوم قريش على صدق النبي ﷺ؛ فإذا كان من أوتي الكتاب يعلم ذلك، فهم من باب أولى أن يصدقوا ويأخذوا بشهادة أولي العلم إذا سألوهم وطلبوا وجه الحق.

ويظهر لدى النظر في هذه المرويات أنها نزلت في معرض إقامة الحجة على أحقية القرآن

وصدق النبيﷺ ؛قال أبوالسعود: «وقال مسروق: والله ما نزلت في عبدالله بن سلام؛ فإن آل حم نزلت بمكة، وإنما أسلم عبد الله بالمدينة»[1]. ومثل هذه الآية ما جاء في سورة هود: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ (هود:١٧)، فليس المراد به شخصاً معيناً ، والتقدير: أفمن كانوا على بينة من ربهم أولئك يؤمنون به. ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ﴾ (محمد: ١٤).

المطلب الرابع: عدم التطابق في الزمان بين دلالة الرواية والآيات.

لدى النظر في هذه المرويات محل البحث يتضح بشكل جلي عدم التوافق في الزمان بينها وبين نزول الآيات المكية، وهذا بيان لذلك:

١- ما جاء في سبب نزول قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ فإن الآية مكية، وموضوعها ينطبق على معالجة حدثٍ في المدينة، وفي بعض الروايات: أن الرجل السائل للنبي -عليه السلام- قال: أصبتُ امرأةَ غازٍ في سبيل الله، وإنَّما كان الغزو في سبيل الله في المدينة لا في مكة، واللفظ المحفوظ (فتلا)، وليس فأنزل، وعلى هذا فالرواية االتي فيها فأنزل حصل فيها وهم، ويحمل المعنى على أن ذلك الرجل ممن تنطبق عليه الآية. وإذا دققنا في مجموع الروايات الواردة فإن" تعدد الروايات يعين على القول : إنها تفسير؛ لاسيما أنها في أشخاص متعددين، ومطلع الآية يدل على أن الصلوات كانت صلاتين وصلاة قيام الليل. وهذا ما قال به كثير من المفسرين، وقال بعضهم: الصلوات الخمس، وأدرجوا الأحاديث التي تنص على أن الصلاة إلى الصلاة كفارة لما بينهما، والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان، فهي روايات تفسيرية، ولذلك لا تعارض بينها وإن اختلف زمان

(١) أبو السعود، محمد بن محمد العمادي،إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، د.ط، دار إحياء التراث العربي، د.م، د.ت ،ج:٨،ص:٨١.

الوقوع عن نزول الآية، ومن ناحية ثانية فإن اللفظ في الرواية لا توجد فيه شبهة أنه سبب نزول ؛ لأنه يقول (فقرأ عليه)، وفي رواية مسلم (فتلا عليه الآية)، وأما عدم إجابة الرسول ﷺ الفورية للرجل، فالرسول ﷺ لا يعلم الغيب، ويحتاج أمر صدق توبة الرجل إلى وحي، وبعد أن تيقن الرسول ﷺ من صدق توبة الرجل تلا عليه الآية، وإلا فمن اليقين : أن من يفعل هذا الفعل فإنه يستحق عقوبة تعزيرية، ولا يكتفى بقراءة الآية عليه"[1]

٢ – ما ورد في سبب نزول قوله الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴾ (الإنسان: ٨). فالرواية الواردة في سبب النزول لا يمكن أن تقبل متناً ولا موضوعاً؛ لأنها جاءت في معرض الحديث عن أوصاف الأبرار الذين أعد لهم من الكرامات والفضل يوم القيامة ما ذكرت الآيات بعضه، ومن أوصافهم كما ورد في هذه الآية: أنهم يطعمون الطعام على حبه، وهذا الطعام للمسكين واليتيم والأسير، وفي هذا إشارة إلى ما سيكون في مستقبل الأيام؛ أي في العهد المدني، وبذلك تشعر هذه الآية بإعجاز الغيب، ومن المعلوم : أن الأسرى لم يكن لهم وجود إلا في العهد المدني، وذلك من بدهيات القول في هذا الشأن. وقد ذكر أبو حيان أن السورة مكية في قول الجمهور[2]. قال الطبري بعد أن ساق الروايات والأقوال في تأويل هذه الآية: «فالخبر على عمومه حتى يخصه ما يجب التسليم له... وإنما هو خبر من الله عن كلّ من كانت هذه صفته يومئذ وبعده إلى يوم القيامة، وكذلك الأسير معنيّ به أسير المشركين والمسلمين يومئذ، وبعد ذلك إلى قيام الساعة»[3]. فلا يوجد سبب نزول لهذه الآية، وهي مكية– والله أعلم.

---

(١) أبو علبة، عبد الرحيم فارس، أسباب نزول القرآن–دراسة وتحليل، د.ط، الوكالة العربية للتوزيع،د.م، د.ت، ص: ١٢٤– ١٢٥.

(٢) أبو حيان،محمد بن يوسف،البحر المحيط، ط١،دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م ، ج:٨،ص:٢٩٥.

(٣) الطبري، جامع البيان، ج:٢٤،ص:٩٨ .

الخاتمة

بعد هذا العرض لمرويات أسباب النزول المصححة الدالة على مدنية بعض الآيات في السور المكية في ضوء علوم الحديث والدلالة القرآنية، فإنَّ دراستنا هذه تخلصُ بالنتائج الآتية:

١-يرجِعُ الإشكالُ في تصحيح تلك المرويات موضوع البحث إلى عدة أمور هي:

أ- التساهل في تصحيح بعض هذه المرويات.

ب - وقوع الوَهَم من جهة النص على السببية؛ إذ بدل أن يقول الراوي: فتلا أو فقرأ، يقول: فأنزل الله أو فنزل.

ج- أن يتأول أحد الرواة سبب النزول اجتهاداً منه لقرينة غير متجهة.

٢- كشفت الدراسة أن تصحيح هذه المرويات يتعارض مع الدلالة القرآنية من وجوه أربعةٍ:

أولها: مخالفة الرواية لموضوع الآية ونظمها وسياقها.

ثانيها: عدم وجود المناسبة بين محتوى المرويات المصححة ومحتوى الآية.

ثالثها: عدم التطابق بين دلالة الرواية وبين نظم الآية.

رابعها: عدم التطابق في الزمان بين دلالة الرواية وبين الآيات المكية.

٣- أكدت الدراسة على ضرورة التلازم بين قواعد التفسير وقواعد علوم الحديث في تناول هذا النوع من المرويات؛ مما يؤكد مدى الالتقاء بين هذين العلمين في خدمة القرآن الكريم.

٤- لا بد من التلازم بين قواعد التفسير وقواعد علم الحديث للبحث في أمثال هذا النوع من الدراسات؛ مما يؤكد مدى الالتقاء بين هذين العلمين في خدمة القرآن الكريم.

٥- لجأ بعض العلماء إلى القول بتكرر النزول دفعا للتعارض بين روايتين صحيحتين، والحق: أن هذا المسلك غير متجه، وقد أثبتت الدراسة ذلك في نموذج حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - في سبب نزول قوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ

ٱلرُّوحُ﴾ (الإسراء:٨٥).

٦- لم تثبت رواية واحدة صريحة في سبب النزول تدل على مدنية آية من سورة مكية، الأمر الذي يؤكد مسألة الوحدة الموضوعية للسورة المكية، وكذا عدم تأخر البيان عن وقت الحاجة في التنزل القرآني.

المصادر والمراجع

– الألوسي،أبو الفضل محمود،روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ط، دار إحياء التراث العربي،بيروت، د.ت.

– البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، تحقيق السيد هاشم الندوي،د.ط، دار الفكر،د.م، د.ت

– البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، تحقيق مصطفى ديب البغا،ط٣، دار ابن كثير–اليمامة، بيروت،١٤٠٧هـ – ١٩٨٧

– البزار، أحمد بن عمرو، مسند البزار المسمى: البحر الزخّار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله،ط١،مؤسسة علوم القرآن، بيروت.مؤسسة العلوم والحكم، المدينة المنورة،١٤٠٩هـ) .

– البقاعي،إبراهيم بن عمر، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور،تحقيق:عبد الرزاق المهدي،د.ط ، دار الكتب العلمية،بيروت،١٤١٥هـ– ٢٠٠٢ م .

– البيضاوي، عبد الله بن عمر،أنوار التنزيل،دار الفكر،بيروت، د.ط،د.ت.

– الترمذي، محمد بن عيسى، السنن، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون،د.ط، دار إحياء التراث العربي–بيروت،د.ت.

– ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، ط١، دار إحياء التراث العربي–بيروت، ١٣٧١هـ – ١٩٥١م .

– الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله ، المستدرك على الصحيحين،تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا،ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١١هـ–١٩٩٠م.

– ابن حبان، محمد، المجروحين، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، ط١، دار الوعي، حلب،١٣٩٦هـ .

– ابن حبان، محمد، الثقات، تحقيق: السيد شرف الدِّين أحمد، ط١، دار الفكر–

بيروت، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

- ابن حبان، محمد، صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط٢، مؤسسة الرسالة،بيروت،١٤١٤هـ،١٩٩٤م.

- ابن حجر، أحمد بن علي، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق عاصم بن عبد الله القريوتي،ط١، مكتبة المنار-عمان، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- ابن حجر ، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب ، ط١، دار الفكر، بيروت ،١٤٠٤هـ،١٩٨٤م.

- ابن حجر،أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، بعناية: محمد فؤاد عبد الباقي ومحبّ الدين الخطيب،د.ط، دار المعرفة- بيروت، ١٣٧٩هـ.

- ابن حنبل، أحمد بن محمد، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله بن محمد عباس،ط١، المكتب الإسلامي،بيروت، دار الخاني، الرياض، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م،

- ابن حنبل، أحمد بن محمد، المسند، د.ط،مؤسسة قرطبة-مصر،د.ت.

- الحميدان،عصام بن عبد الحميد،الصحيح من أسباب النزول، ط١، دار الذخائر،مؤسسة الريان،بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.

- أبو حيان،محمد بن يوسف،البحر المحيط، ط١،دار الكتب العلمية، بيروت ، ٢٠٠١م.

- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد،د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

- الذهبي، محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي،د.ط، د.ن، د.م، د.ت.

- الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد معوض وآخر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م

– الرازي،محمد بن عمر،مفاتيح الغيب،د.ط، دار الكتب العلمية،بيروت،٢٠٠٠ م.

– أبو السعود، محمد بن محمد العمادي،إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، د.ط، دار إحياء التراث العربي، د.م، د.ت.

– السيوطي،جلال الدين عبد الرحمن، لبابُ النُّقول في أسباب النُّزول، ضبط وتصحيح أحمد عبد الشافي، د.ط، دار الكتب العلمية –بيروت، د.ت.

– السيوطي،جلال الدين عبد الرحمن، لباب النقول في أسباب النزول ومعه أسباب النزول للواحدي، ط ١، دار ابن الهيثم ،١٤٢٦هـ– ٢٠٠٥م .

– السيوطي،عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقانُ في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،ط ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، ١٣٩٤هـ،١٩٧٤م.

– الشوكاني،محمد بن علي، فتح القدير فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، تحقيق عبد الرحمن عميرة ، د.ط، دار الوفاء، د.م، د.ت.

– الطبراني، سليمان بن أحمد ، المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي،ط٢، مكتبة العلوم والحكم،الموصل، ١٤٠٤ هـ ١٩٨٣م .

– الطبري،محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل آي القرآن،د.ط،دار الفكر–بيروت، ١٤٠٥هـ.

– الطحاوي، أحمد بن محمد، بيان مُشكل الآثار،تحقيق :شعيب الأرنؤوط،ط ١،مؤسسة الرسالة–بيروت،١٤١٥هـ–١٩٩٤م.

–ابن عاشور،محمد الطاهر،التحرير والتنوير، ط ١،مؤسسة التاريخ العربي،بيروت ،٢٠٠٠م.

– ابن أبي عاصم الشيباني، عمرو بن الضحاك، كتاب السنة،تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ط ١، المكتب الإسلامي، بيروت،١٤٠٠هـ .

– عباس،فضل حسن،إتقان البرهان في علوم القرآن، ط ١،دار الفرقان،عمان،

١٩٩٧م .

– العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي،ط ١، مكتبة الدار–المدينة المنورة،١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

– ابن عدي، عبد الله، الكامل في الضعفاء، تحقيق يحيى مختار غزاوي،ط٣، دار الفكر – بيروت، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م.

– أبو علبة، عبد الرحيم فارس،أسباب نزول القرآن–دراسة وتحليل، د.ط، الوكالة العربية للتوزيع،د.م، د.ت.

– القشيري، مسلم بن الحجاج، الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، دار إحياء التراث العربي–بيروت، د.ت.

– ابن كثير، إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، د.ط، دار الفكر–بيروت، ١٤٠١هـ.

– ابن ماجه،محمد بن يزيد، السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، دار الفكر،بيروت،د.ت.

– ابن المبارك، عبد الله، كتاب الزهد، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت،د.ت.

– ابن معين، يحيى، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق أحمد محمد نور سيف،ط ١، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.

– ابن منده، محمد بن إسحاق، كتاب الإيمان، تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي ، د.ط، مؤسسة الرسالة– بيروت، ١٤٠٦هـ.

– ابن هشام، عبد الملك، السيرة النبوية، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد،ط ١، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ.

– الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، د.ط، دار الريان للتراث،

القاهرة،دار الكتاب العربي،بيروت،١٤٠٧ هـ.

– المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

– النَّسائي، أحمد بن شُعيب، السنن الكبرى، تحقيق:عبد الغفار البنداري وآخر، ط١، دار الكتب العلمية–بيروت، ١٤١١هـ–١٩٩١م.

النسفي،عبد الله بن أحمد،مدارك التنزيل وحقائق التأويل،ط١، دار الكتب العلمية،بيروت،١٤١٥هـ–١٩٩٥م .

الواحدي، علي بن أحمد، أسباب النزول، د.ط، دار الباز للنشر والتوزيع –مكة المكرّمة، ١٣٨٨هـ–١٩٦٨م.

الوادعي، مقبل بن هادي، الصحيح المسند من أسباب النزول، ط٢، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٥هـ– ١٩٩٤م.